

بسم الله الرحمن الرحيم



حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي



---

---

حركة تحرير السودان

البرنامج السياسي

---

---

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

النمرة: ح ج ت ر/م ق/ 07/ 2014  
مايو 2014م-التاريخ/ إبريل

## حركة تحرير السودان

### البرنامج السياسي

#### مقدمة:

تتشرف حركة تحرير السودان أن تبدأ طرح برنامجها السياسي بالترحم علي أرواح شهدائها الأبرار وجميع شهداء الحرية الذين رووا تراب هذا الوطن بدمائهم الطاهرة ثمناً للديمقراطية والعدالة الإجتماعية والمواطنة المتساوية، كما تحيي صمود شعبها في معسكرات النزوح واللجوء، وصمود ونضالات الشعب السوداني عامة. وإنطلاقاً من أحكام النظام الأساسي لحركة تحرير السودان 2005م (تعديل لسنة 2009م) وتشريعات ومواثيق التحالفات السياسية التي تنتمي لها، وقناعة منا بضرورة تحرير الشعب السوداني من الظلم والاضطهاد والكرهية، ولإيماننا الراسخ بضرورة تبني هوية حقيقية تُعبّر عن جميع مكونات الشعب السوداني، وتحقيقاً لقيم الحرية والعدالة والديمقراطية والسلام.

ولأجل إيجاد وطن ديمقراطي لا مركزي فدرالي مُوحّد علي أساس طوعي، وتجاوزاً لإخفاقات الأنظمة التي تعاقبت علي حكم السودان منذ الاستقلال، وإصراراً منا علي صون كرامة الإنسان السوداني ومحاربة الفساد، ولإيجاد معايير عادلة لإقتسام الثروة والسلطة، ولوقف انتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة في الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها، ولتوقيف الجناة وسوقهم لمؤسسات العدالة الوطنية والدولية، ومن أجل مواطنة متساوية لجميع مكونات الشعب السوداني وجعلها المعيار الأوحد لنيل الحقوق وأداء الواجبات.

ولوقف التدهور الاقتصادي، وحل مشاكل الدين الخارجي والداخلي، ولأجل إحداث تنمية متوازنة وتقديم خدمات عامة للمواطنين تتناسب مع أهداف الألفية، ومن أجل إعادة رتق نسيج المجتمع السوداني وتعزيز السلم الاجتماعي والمصالحة، ولتطوير وتحديث ثقافات المجتمع السوداني وضخها عبر وسائل الإعلام الحر والمتنوع، ولبناء علاقات خارجية تقوم علي الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة وحسن الجوار، وللمساهمة في حفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ولأجل رعاية الشباب وتعليمهم وتدريبهم وإنشاء دور لهم، ولتطوير الرياضة وتكريس أهليتها، وإيجاد بنيات تحتية لها بمواصفات علمية حديثة ورعاية وتطوير ودعم كافة الأنشطة الرياضية للشباب من الجنسين. ولحماية وتطوير وتأهيل البيئة ولوقف التدهور البيئي والزحف الصحراوي وتعمير الصحراء وإقامة مشروعات إقتصادية ومحميات طبيعية فيها، ولتعزيز آثار السودان وحمايتها وسن تشريعات لصونها وإدخالها في منظومة السياحة.

وللمعالجة آثار الحرب وإستعادة السلم الاجتماعي والحياة الآمنة الكريمة للمواطنين، وتقديم تسهيلات إقتصادية ضرورية للمجتمعات التي تضررت من الحرب لإعادة بناء نفسها وتوفير الحياة الكريمة للأسرة والمجتمع عبر برامج تمييز إيجابي، ولإحداث سلام مستدام وترتيبات أمنية نهائية تقود المجتمع لبر السلم والأمان والإزدهار. وإذ تُهيب الحركة بجماهير الشعب السوداني في مناطق السكن والعمل في ريف ومُدن السودان، وفي معسكرات النازحين واللاجئين، وبالخارج، لتنظيم صفوفهم للمشاركة والإستفادة من هذا البرنامج الطموح، تُصدر حركة تحرير السودان هذا البرنامج السياسي وتطرحه للشعب السوداني، مهتدية بأهدافها المنصوص عليها في نظامها الأساسي، ورؤيتها السياسية المنقحة للعام 2014م.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

الباب الأول  
المجال السياسي

الطريق إلى السلام المستدام:

للوصل إلى سلام مستدام تؤمن الحركة بالوسائل الآتية:

- التفاوض الشامل المفضي إلى سلام عادل ومستدام.
- الانتفاضة الشعبية المحمية.
- الكفاح المسلح.
- نشر وترسيخ ثقافة السلام.

الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان:

تؤمن الحركة بباتاحة الحريات الخاصة والعامة، وحقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1986م وكل الموائيق والعهود الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية 1966م والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م وموائيق حقوق المرأة، واتفاقية حقوق الطفل 1989م والموائيق المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، وكافة الإتفاقيات الدولية التي وقع عليها السودان، وتضمنها في الدستور وإعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه، وتشريع قوانين تنظم ممارستها دون الإخلال بمضامينها.

ومع عموم ما تقدم تعمل الحركة لضمان كفالة وحماية الحقوق والحريات الآتية:

- تأمين الحق في الحياة وحمايته من آلة القتل والدمار الجارية وتقديم الجناة إلى العدالة ومنع الإفلات من العقاب.
- الحق في عدم الإسترقاق والسخرة.
- الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية.
- الحق في المساواة أمام القانون.
- الحق في الحرمة من الإعتقال التعسفي.
- حرية إبداء الرأي والتعبير والنشر.
- حرية التجمع والتنظيم.
- الحق في حرية التنقل والإقامة والمغادرة والعودة، داخلياً وخارجياً.
- الحق في العمل والحماية من البطالة، والدخول في النقابات والتنظيمات العمالية.
- الحق في الحياة الكريمة من مأكلاً ومشرب ومسكن ورعاية صحية، والأمومة والطفولة.
- الحق في التعليم العام وضمان مجانيته.
- حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

نظام الحكم:

تسعي الحركة لإيجاد نظام حكم لا مركزي، فدرالي ديمقراطي تعددي يتأسس علي المساواة بين المواطنين والتداول السلمي للسلطة عبر إنتخابات حرة ونزيهة، ويؤكد علي أن الشعب هو مصدر السلطات، وتعتبر أن المواطنة هي الأساس لنيل الحقوق وأداء الواجبات، وتضمن حرية الفرد والجماعة.

وأن يقوم الحكم في السودان علي أربع مستويات:

- إتحادي(فدرالي).
- إقليمي.
- ولائي.
- محلي.

وأن يتم بناء الدولة السودانية من أسفل إلي أعلى، بمعنى أن يبدأ بناء الدولة من الإقليم، ثم يتم تشكيل الحكومة الإتحادية(الفدرالية) من حكام الأقاليم نواباً لرئيس الجمهورية وأعضاء أصليين في مؤسسة الرئاسة.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

**أقاليم السودان:**

تؤمن الحركة أن جمهورية السودان دولة لا مركزية، فدرالية تتكون من الأقاليم التالية:

- (1) إقليم الخرطوم.
- (2) الإقليم الأوسط.
- (3) إقليم دارفور.
- (4) إقليم كردفان.
- (5) الإقليم الشرقي.
- (6) إقليم جبال النوبة.
- (7) إقليم النيل الأزرق.
- (8) الإقليم الشمالي.

**العاصمة الاتحادية (الفدرالية):**

العاصمة الاتحادية تعني أرض ومؤسسات فدرالية مملوكة للسلطة الاتحادية، وبما أن عاصمة إقليم الخرطوم بحدودها الحالية مقراً لمؤسسات العاصمة الفدرالية، فعليه يجب سن تشريعات تنظم العلاقة بين العاصمة الاتحادية وعاصمة إقليم الخرطوم. أسوة بالدول الفدرالية التي أقامت عواصم فدرالية لها مملوكة أرضاً ومؤسسات للسلطة الاتحادية، تتبني الحركة مشروع إيجاد عاصمة فدرالية لجمهورية السودان تكون مملوكة أرضاً ومؤسسات للسلطة الاتحادية.

**: الهوية**

تسعي الحركة لإعتماد هوية حقيقية تُعبّر عن واقع التنوع الجغرافي والتاريخي والإثني والديني والثقافي واللغوي للشعوب السودانية، دون تمييز بينها لأي سبب، وتقوم علي المواطنة المتساوية لجميع السكان، وأن تُضمّن هذه الهوية الحقيقية في الدستور. وتعمل الحركة للإعتراف بعناصر هذه الهوية المتنوعة وتطويرها بما يضمن الإنصهار الوطني والحفاظ علي وحدة السودان.

**الدين والدولة:**

ظلت جميع الأنظمة التي تعاقبت علي حكم السودان تستغل الدين وتستخدمه في السياسة لضرب النسيج الاجتماعي وإحتكار السلطة والثروة، ونتج عن ذلك تفتيت السودان جغرافياً وإجتماعياً، وأرتكبت فظائع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والإغتصاب بإسم الدين. لذا تؤمن الحركة وتعمل علي الفصل بين المؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية وجهاز الدولة، والحفاظ علي قدسية الأديان وحمايتها من الاستغلال السياسي والتنشويه. ولأجل ذلك تعمل الحركة علي رفع وعي الجماهير بمخاطر إستغلال الدين في السياسة.

**العدالة:**

العدل أساس الحكم، وركن مهم في إستقرار البلاد ووحدته، إلا أنه في عهد الإنقاذ حدث تدمير هائل لا سابق له في المؤسسات العدلية وآلياتها والعاملين بها، بحيث أصبحت لا تملك الإرادة ولا القدرة علي تحقيق العدالة بسبب التدخل السياسي السافر في إستقلالية القضاء والأجهزة العدلية الأخرى. إن الحركة تؤمن بمبدأ عدم الإفلات من العقاب، وعليه تعمل جادة إلي تحقيق الآتي:

- تقديم جميع الجناة الذين إرتكبوا جرائم في حق الشعب السوداني إلي العدالة الوطنية والدولية فوراً.
- إصلاح المؤسسات العدلية.
- إنشاء ديوان النائب العام، مستقل ومنفصل عن وزارة العدل.
- مراجعة القوانين لتتسق مع الدستور الدائم للبلاد.
- تدريب وتأهيل العاملين بالمؤسسات العدلية.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

**قضايا التفاوض والحوار القومي:**

إستناداً إلى رؤية الحركة لحل قضايا الوطن، وحرصاً منها على وحدة ما تبقى من السودان، تري الحركة أن يتم تفاوض جاد برعاية دولية بين حكومة السودان والحركات المسلحة يفضي إلى اتفاق سلام شامل، يتم إقراره وتضمينه في الدستور، يعالج قضايا الحرب وعودة الإستقرار والأمن في المناطق المتأثرة بالحرب، ويهيئ المناخ لحوار قومي جامع. وعليه تدعو الحركة كل القوى السياسية السودانية ومنظمات المجتمع المدني والأهلى، إلى مبادرة حقيقية لحوار جاد ومثمر يُفضى إلى حل شامل لأزمة الحكم في السودان وفق المحاور الآتية:

(1) أطراف التفاوض.

(2) أطراف الحوار.

(3) قضايا التفاوض.

(4) قضايا الحوار القومي.

(5) آليات التفاوض والحوار.

(6) ضمانات التفاوض والحوار.

(7) الحكومة الانتقالية.

ويفصل كالاتي:

**1/ أطراف التفاوض:**

هم حكومة السودان ومكونات الجبهة الثورية السودانية.

**2/ قضايا التفاوض:**

(1) إقرار وثيقة الحريات.

(2) ترتيبات أمنية للأغراض الإنسانية.

(3) التفاوض السياسي (إقتسام السلطة وتوزيع الثروة وترتيبات أمنية إنتقالية، والحوار الإجتماعي لمعالجة آثار الحرب).

(4) خصوصيات المناطق المتأثرة بالحرب مثل الأرض والحواكير، النزوح واللجوء، التعويضات، العدالة الإنتقالية والمصالحات، العدالة الدولية، معالجة قضايا معاقبي الحرب والنزاعات.

(5) الوحدة الطوعية.

(6) ترتيبات أمنية نهائية.

**3/ أطراف الحوار:**

الحوار القومي الشامل الذي يضم كافة القوى السياسية علي النحو التالي:

1- مكونات الجبهة الثورية السودانية.

2- الحركات المسلحة الأخرى.

3- القوى السياسية السودانية المعارضة.

4- حزب المؤتمر الوطني والأحزاب المشاركة في السلطة.

5- قوي المجتمع الأهلي.

6- قوي المجتمع المدني.

7- النازحين واللاجئين.

**4/ قضايا الحوار القومي:**

(1) وثيقة الحريات.

(2) الهوية وإدارة التنوع.

(3) علاقة الدين بالدولة.

(4) نظام الحكم.

(5) قسمة السلطة.

(6) توزيع الثروة.

(7) القضايا الاقتصادية الملحة.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- (8) العلاقات الخارجية.
- (9) الخدمات الأساسية (تعليم، صحة، مياه، كهرباء..الخ)
- (10) الخدمة المدنية.
- (11) المؤسسات الأمنية.
- (12) السلطة القضائية.
- (13) دستور الفترة الانتقالية.

**5/ آليات و ضمانات التفاوض والحوار :**

1. منبر/ منابر للتفاوض بين الحكومة ومكونات الجبهة الثورية السودانية.
2. وساطة دولية للتفاوض.
3. شركاء سلام لمنبر التفاوض (مجتمع دولي وإعلام)
4. ضمانات دولية للتفاوض وتنفيذ مخرجاته.
5. مؤتمر للحوار القومي الشامل.
6. رعاية دولية لإدارة الحوار القومي.
7. ضمانات دولية لتنفيذ مخرجات الحوار القومي.
8. ميثاق شرف يوقع عليه الأطراف قبل بدء الحوار يلزمهم بقرارات مؤتمر الحوار القومي.
9. تقييد الحوار بجدول زمنية.
10. شمول الحوار للقضايا والأطراف المعنية دون اقصاء.

**6/ الحكومة الانتقالية :**

**أ/ التكوين:**

تتكون من أطراف التفاوض والحوار الشامل.

**ب/ المهام:**

تضطلع الحكومة الانتقالية بالمهام التالية:

- وقف الحرب وإعادة الأمن والاستقرار.
- وقف الانهيار الاقتصادي والتدهور الخدمي.
- إعادة النازحين واللاجئين، وتسهيل عودة المهجرين، وتعويض المتضررين فردياً وجماعياً.
- إجراء ترتيبات أمنية نهائية.
- إجراء مصالحات مجتمعية.
- عقد مؤتمر دستوري قومي لوضع موجهات وملامح دستور دائم للبلاد.
- تسليم موجهات وملامح الدستور الدائم للحكومة المنتخبة.
- إجراء احصاء سكاني شفاف بمراقبة ومعايير دولية.
- إجراء إنتخابات حرة ونزيهة برقابة ومعايير دولية.

**7/ مدة الفترة الإنتقالية:**

هناك تباين بين القوي الوطنية المسلحة منها والمدنية في تحديد مدة الفترة الإنتقالية، فبينما تري الأحزاب السياسية وقوي المجتمع المدني قصر الفترة الإنتقالية (3) سنوات، تري قوي الكفاح المسلح طول الفترة الإنتقالية (6) سنوات.

تري بعض القوي الوطنية أنه لمن الضروري إعطاء كل مكونات الحراك السياسي فترة كافية تمكنها من ترتيب أوضاعها للدخول في العملية السلمية الديمقراطية.

ضماناً لوحدة السودان وإستقراره ولتطبيق برنامج الفترة الانتقالية الكثيفة، تري حركة تحرير السودان ضرورة التوافق علي فترة انتقالية معقولة ومناسبة لا تقل عن (8) سنوات.

**(وتشمل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية ومشاريع وشركات القطاع العام): إصلاح المؤسسات العامة**

## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

تؤمن الحركة بأن الخدمة العامة من أهم ركائز الدولة الرشيدة، وأن نظام الإنقاذ قد دمر أفضل مكتسبات الشعب السوداني وعلي رأسها التعليم والخدمة المدنية والأجهزة الأمنية، وذلك بإعمال المحسوبية والقبلية والإقصاء السياسي الممنهج وتحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات حزب عبر سياسة التمكين.

وتري الحركة أن يشمل الإصلاح المحاور الآتية:

- توفيق وتصحيح أوضاع المؤسسات العامة.
- مراجعة وإصلاح المؤسسات العامة من حيث الأداء والسياسات والهيكل والنظم الإدارية.

### إصلاح المؤسسات الخاصة:

- إن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني وعلي الدولة توفير المناخ القانوني والإداري المناسب لتمكينه من الإضطلاع بدوره، ونظام الإنقاذ قد حول القطاع الخاص إلى ملكية حزبية، وسجلت الدولة شركات بإسم القطاع الخاص من المال العام وأن هذه الشركات والمؤسسات مملوكة لمسؤولين حكوميين وأسرهم. كما تم تسجيل منظمات وصناديق بإدعاء العمل الخيري وأن هذه المنظمات قد أفسدت الحياة العامة والإقتصاد وقد استغلت الإعفاءات الجمركية والضريبية والزكوية في تحقيق الثراء الحرام والمشبوه، وقامت بتحويل الأموال العامة إلى خارج البلاد وإيداعها في حسابات تحت مسميات مختلفة ومشبوهة.
- تعمل حركة تحرير السودان بكل جد لمكافحة فساد وإختلالات مؤسسات القطاع الخاص عبر الوسائل الآتية:
- مراجعة وإصلاح البنية القانونية والإدارية والإجرائية للمؤسسات والشركات الخاصة.
- عمل خارطة إستثمارية توضح أولويات الإستثمار في السودان والترويج لها إعلامياً عبر منابر الدبلوماسية الرسمية والشعبية.
- وضع اليد علي شركات القطاع الخاص المشبوهة بغرض مراجعتها.
- الملاحقة القانونية خارج الحدود لإسترداد المال العام المهرب والمنهوب.
- خلق مناخ إستثماري ملائم يساهم في جذب الرأسمال الأجنبي للإستثمار في القطاع الخاص وتضمين ذلك في قانون الإستثمار.
- تعزيز دور جهاز المواصفات والمقاييس لضبط الجودة.
- وضع سياسات تضمن خلق وظائف للعمال الوطنيين في القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص لتطوير بيوت خبرة بمواصفات عالمية لتقديم خبراتهم للسودان والخارج.

### الوحدة الطوعية:

- من الثابت والمعلوم تاريخياً أن السودان لم يتوحد طوعاً بل قهراً قائماً علي هوية مفروضة مرتكزة علي العروبة والإسلام السياسي وإخضاع الآخرين فيها، وإن أختيار شعب جنوب السودان للإنفصال هو دليل علي الهروب من الهوية القسرية.. ثم أن الحروب الجارية الآن في تخوم السودان ثبت بما لا يدع مجال للشك أنها حروب تشنها حكومات المركز ضد القبائل الأصلية مما وضع السودان علي مفترق طرق.
- أن الوحدة الطوعية القائمة علي أسس حقيقية وسليمة أمر مهم وحتمي لبقاء السودان موحداً.
- إن مبدأ الوحدة الطوعية قد أقرته وتضمنته كل الاتفاقيات التي أبرمت بين أطراف سودانية/ سودانية بدءاً من إتفاقية أديس أبابا 1972م، وميثاق أسمر للفضايا المصرية 1995م، واتفاق السلام الشامل 2005م، واتفاقية القاهرة 2005م وإتفاق سلام دارفور (أبوجا) 2006م واتفاق الشرق (أسمر) 2006م، فضلاً عن إتفاقية قيلاني 1919م بين سلطنة دار مساليت والحكم الثنائي البريطاني المصري التي نصت على أحقيتها في المحافظة على إستقلاليتها، وعليه ترى الحركة الآتي:
- إقرار مبدأ الوحدة الطوعية القائمة علي الاعتراف والاحترام المتبادل بين المكونات البشرية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية للدولة السودانية، وفقاً للمواثيق والعهود الدولية.
- إقرار مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب.
- أن يُمارس هذا الحق في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

الباب الثاني  
البرنامج الإقتصادي

السياسات الإقتصادية.

**:التنمية المستدامة**

كان الإقتصاد السوداني في حقبة السبعينات وحتى الثمانينات يعتبر معافى نسبياً إذا ما قورن بإقتصاديات دول المنطقة، وقد بدأ الإقتصاد السوداني في التدهور إبان الحكم المايوي (1969-1985م) وتفاقم في عهد حكم الإنقاذ بسبب التعاطي غير المسئول مع القضايا المتعلقة بالتنمية والإقتصاد، مما أدى الى انهيار تام، الأمر الذي سارع بوضع الإقتصاد السوداني في مؤخرة الدول، فتضاعفت معاناة المواطنين، وازدادت رقعة الفقر بغياب البرامج التنموية والمشاريع الدائمة، وإنهار سعر صرف العملة الوطنية، وتضخمت الديون الخارجية وتراكمت فوائدها بلا جدوى في إستغلالها لتصل إلى أكثر من 45 مليار دولار، فضلاً عن الدين الداخلي والذي بدوره يزيد عن 10 مليار دولار وهو متمثل في الاستدانة من النظام المصرفي، والإستدانة من الجمهور عبر طرح شهادات شهامة الحكومية.

كل هذه الديون لم تُستغل في التنمية ولا دعم الشرائح الفقيرة، بل ذهبت للصرف الحكومي السيادي بإستخدام نظام التجنيب خارج الميزانية ودون الإلتزام بالدورة المستندية واللوائح المالية، والصرف علي الأمن بإشغال الحروب في هوامش السودان المختلفة، كما تم إختلاس المال العام وتهريبه إلى خارج البلاد، وتأسيس شركات خاصة من المال العام، ونتيجة لذلك توقفت عجلة التنمية، وإنهارت الخدمات، وتدنى الإستثمار، وعانت البلاد عجزاً دائماً في الميزان الداخلي والخارجي، كما ألغى نظام الإنقاذ دولة الرعاية الإجتماعية بإلغاء الدعم الحكومي علي السلع والخدمات.

لضمان التنمية المستدامة والتي تتمثل في إنعكاس الزيادة في الدخل على الرفاهية، وإلتزام التنمية بالإستغلال المتوازن والأمثل للموارد وإهتمامها بالبيئة، وربطها بالبعد الثقافي للتنمية، وبالتوازن في خطط التنمية، تسعى الحركة لتبني معالجات للتشوهات والإنهيار الإقتصادي وفق الآتي:

**الدين، جرائم المال، الدين الخارجي:**

بلغ حجم الديون الخارجية 45 مليار دولار (أبريل 2014م)، والدين الداخلي 10 مليار دولار (أبريل 2014م). وللاستفادة من فرص اعفاء الدين الخارجي تتبني الحركة سياسة خارجية متوازنة تؤدي إلي إعفاء وجدولة الدين الخارجي لدي الدول الدائنة. كما تسعى الحركة إلي تحسين علاقة السودان مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

**معالجة هذه الظاهرة بالآتي: لا بُدَّ من بالنسبة لجرائم المال العام**

- 1- محاربة الفساد واسترداد الاموال المنهوبة بالداخل والخارج.
- 2- مراجعة وتفعيل قانون الثراء الحرام المشبوه لمحاسبة الذين إختلسوا المال العام.
- 3- إصلاح النظام المالي والمحاسبي وإدخال التقنية في التحصيل.
- 4- ضبط قنوات تحصيل المال العام عبر أورنيك(15) صادر من وزارة المالية وعبر المصارف، ومنع التحصيل المالي الجائر.
- 5- ضبط أوجه صرف المال العام وفق لوائح وزارة المالية.

**مراجعة المؤسسات المالية:**

الهدف من المراجعة هو التأكد من اصلاح عمل المؤسسة للقيام بالدور المطلوب بكفاءة وفاعلية واستمرارية، وهناك ثلاث انواع من المؤسسات المالية:

- البنك المركزي.
- البنوك التجارية.
- شركات التأمين.



## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

في الحالات العادية فان ضبط ومراجعة واصلاح المؤسسات المالية(فى السودان) يقوم بها البنك المركزى، كجهاز مناط به الادارة النقدية فى البلاد ورقابة المؤسسات المالية التجارية، سواء كانت بنوك حكومية/ تجارية او شركات تأمين.

ولان كل المؤسسات المالية فى عهد الانقاذ قد طالتها يد الفساد والتخريب بما فى ذلك البنك المركزى، فان حركة تحرير السودان ترى إنه لا بُدَّ من تكوين لجنة من خبراء ماليين واقتصاديين لمراجعة واصلاح جهاز البنك المركزى أولاً، وإجراء إصلاحات قانونية تضمن إستقلالية البنك المركزى من هيمنة وزارة المالية، وترسم دوره الرقابى على المؤسسات المالية الاخرى بوضوح لا لبس فيه، وعندما يتعافى البنك المركزى يكون قادراً وبشكل تلقائى للقيام بالدور الرقابى والاصلاحى للمؤسسات المالية الاخرى.

وترى حركة تحرير السودان أن اصلاح البنك المركزى يتم عبر الخطوات الآتية:

- ضرورة العودة الى انظمة التوظيف السارية فى البنك المركزى قبل نظام الانقاذ، حيث كان بنك السودان المركزى يعتبر من اهم بيوت الخبرة فى المنطقة العربية والافريقية، وذلك لاصرار الإدارات فى تلك العهود على استيعاب الكفاءات المتميزة، وفق شروط صارمة تتميز بالشفافية والغربة ولا تشوبها أى نوع من الفساد والمحسوبية.
- مراجعة الأسس والهيكل لتتماشى مع معايير العمل المصرفي والمهني المتقدم.
- إستقلالية ومهنية وحيادية البنك المركزي.

### التضخم وتدهور سعر الصرف:

بما أن التضخم هو نسبة الزيادة في أسعار السلع الرئيسية في فترة معينة مقارنة بفترة سابقة مثلها، وحيث ان تدهور سعر الصرف قد ادى إلي تضخم تراكمي، ترى الحركة معالجتها عبر الإجراءات الآتية:

- خفض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الانتاج والإنتاجية.
- خفض الواردات وزيادة الصادرات لمعالجة الخلل في الميزان التجاري الداخلي والخارجي.
- ضبط وسائط التعامل في العملة الأجنبية عبر البنك المركزي.

### إصلاح الإقتصاد الكلي:

إن إنتقال الدولة إلي الحكم الرشيد يحتاج إلي إتاحة الفرصة للخبراء الاقتصاديين لعقد مؤتمر اقتصادى قومى لمعالجة الخلل فى الاقتصاد والتنمية والإعمار لتحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء جهاز مستقل لمحاربة الفساد.
- التقليل من الإنفاق العام الحكومي وخاصة الصرف الأمنى والعسكرى والسيادى وبتيح المجال لتدفق أموال الإستثمارات الخارجية.
- الاعتماد على موارد حقيقية وإيقاف التمويل بالعجز والاستدانة من النظام المصرفى.
- توجيه الصرف على الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه.
- دعم القطاعات الإنتاجية وإصلاح النظام الضريبي والجمركى.

### النظام المصرفي:

النظام المصرفى هو مجموع البنوك العاملة في الدولة وعلي رأسها البنك المركزى والبنوك التجارية والمتخصصة، بحيث يكون للبنك المركزى سلطة الإشراف علي النظام المصرفي ووضع السياسات النقدية. إن تدخّل الدولة في عهد الإنقاذ في أنشطة وصلاحيات النظام المصرفي، وتعرض نظام الإنقاذ للعقوبات الاقتصادية لسوء سياساته، وعدم الشفافية في الأداء المصرفي أدى إلي تدهور مريع في النظام المصرفي. ولذا تسعى الحركة لإحداث إصلاح جذري في النظام المصرفي عبر الإجراءات التالية:

- إصلاح النظام المصرفى للبنك المركزي، وإعادة هيكلته ليصبح مؤسسة مستقلة ومهنية وذات طابع قومى.
- إصلاح هيكل وإدارى للمصارف المتخصصة لتمكينها من القيام بدورها.
- تقوية ورفع رؤوس الأموال لتحسين الملاءة (القدرة) المالية.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

- تقوية البنوك بغرض المنافسة الخارجية.
- العمل على ترقية الجهاز المصرفي فنياً وإدارياً.
- تفادي الإجراءات الخاطئة في عمليات سك وتبديل العملة كما حدث في عملية تبديل العملة 1991م.
- تشجيع البنوك لتمويل الصادر وذلك بتحويل عائدات الصادر إليها.
- وقف إرهاب البنوك بالتبرعات القسرية والجهادية.

**تنمية الموارد البشرية ومحاربة الفقر والبطالة:**

الطاقة البشرية المؤهلة والمدرّبة تعتبر أساس التنمية في أي بلد، وتلعب الركائز الثلاثة المتمثلة في التعليم والصحة والحريات دوراً مهماً في بناء القدرات البشرية المرجوة في التنمية. في فترة حكومة الإنقاذ تم تنفيذ سياسات فاسدة تمثلت في الطرد من الخدمة بحجة الصالح العام، مما أدى إلى البطالة وهجرة العقول، وكرست للفقر والعطالة، كما سبست عملية الدخول إلى الخدمة العامة بمحاباة الموالين لها سياسياً في عملية عرفت بالتمكين. ولبناءً وتطوير البلاد، تسعى الحركة جادة لتطوير التنمية البشرية ببعديها الإنساني والإستثماري، والتي تسهم في معالجة أزمة الفقر والبطالة في البلاد. ولتحقيق هذا الهدف تتبنى الحركة السياسات التالية:

- 1- ترسيخ القيم العليا في المجتمع مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون.
- 2- الإهتمام بالتعليم والصحة كخدمات ضرورية لتأهيل البشر.
- 3- الشفافية والمحاسبة ومحاربة كل أشكال الفساد.
- 4- خلق توازن بين المنتجين والمستهلكين لزيادة الإنتاج وتقليل الفقر.
- 5- مواجهة الضغوط الديموقراطية (السكانية) والإقتصادية مثل النمو السكاني وتدفقات الشباب إلى سوق العمل والعمالة الأجنبية.
- 6- العمل على توفير قاعدة معلومات دقيقة لأنواع البطالة المنتشرة في البلاد كالبطالة الهيكلية والسلوكية والإحتكاكية والدورية والموسمية والمقتعة بغية معالجة كل منها حسب المنهج المناسب.
- 7- تبني سياسات تلزم المؤسسات الحكومية العازفة عن التوظيف لإستيعاب الشباب.
- 8- تبني حزمة برامج للتدريب في مجالات التنمية البشرية وتحسين الكفاءة الإدارية.
- 9- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتمكينها من توسعة قاعدة الإستيعاب في الخدمة.
- 10- تشجيع القطاع الخاص لإستيعاب الشباب في إطار محاربة الفقر والبطالة.
- 11- إنشاء صندوق للتنمية البشرية.
- 12- الإهتمام بالتنمية الريفية في قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني.
- 13- زيادة ميزانية البحوث في الجامعات والمعاهد العليا لأجل زيادة الإنتاج.
- 14- زيادة الإنفاق في مجال محو الأمية.
- 15- ضمان مشاركة المجتمع المدني في التوعية والتثقيف.
- 16- الإهتمام بمشروع إصالح البيئة والصرف الصحي في المناطق الفقيرة.
- 17- إنشاء مشاريع تنموية وإستثمارية وسكنية لمصلحة الفقراء والعاطلين عن العمل.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

**الإصلاح الضريبي والجمركي:**

تعتبر الضريبة هي المورد الأول من الموارد السيادية للدولة، وأداة من أدوات ضبط وتوزيع الدخل القومي، وكما أنها تلعب دوراً إقتصادياً وإجتماعياً هاماً، فضلاً عن أنها وسيلة مثلى لتحقيق العدالة الإجتماعية عبر تحصيل الأموال بصورة أكثر واقعية ومتسقة مع الدخل المختلفة للأفراد والهيئات والشركات. إلا ان حكومة الإنقاذ قد انتهجت سياسات سلبية أثرت في الجهاز الضريبي والجمركي، تمثلت في سياسة التمكين التي بموجبها مكنت المنتمين إليها إقتصادياً بإعفائهم من الضرائب والجمارك، وبالمقابل حاربت بقية الشعب السوداني بفرض جمارك وضرائب مزدوجة باهظة أفقرتهم ثم أخرجتهم من السوق قسراً وهجرتهم. كما أغرقت السوق المحلي بسلع غير ضرورية ومعفية من والجمارك والضرائب وأثر ذلك في الميزان التجاري بإهدار العملات الصعبة.

ويستدعي هذا الوضع مراجعة وإصلاح شامل للسياسات الضريبية والجمركية. ولتحقيق هذا الهدف تتبنى الحركة السياسات الإصلاحية الآتية:

- 1- إصلاح قانوني وإداري لجهازي الضرائب والجمارك.
- 2- رفع كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية وتطوير العاملين بهما.
- 3- تطوير نظم المحاسبة الضريبية والجمركية والتجهيزات التقنية.
- 4- توسيع الأوعية الضريبية مع تقليل أسعار الضريبة.
- 5- إعفاء مدخلات الإنتاج والسلع الإستثمارية من الجمارك والضرائب.
- 6- خفض الضرائب والجمارك علي السلع الأساسية.
- 7- عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة يراعي الشرائح الضعيفة.
- 8- تخفيض الضرائب علي رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات ذات الأولوية للتنمية.
- 9- زيادة معدلات الضرائب علي السلع الكمالية.
- 10- حماية الصناعة المحلية الضرورية عبر تمييز ضريبي.
- 11- إدارات قانونية متخصصة بوزارة العدل لمتابعة التحقيق في الطعون المقدمة ضد مصلحة الضرائب.
- 12- التدرج في تطبيق أسعار الضريبة إلى حد الإعفاء في دخول الأفراد.
- 13- تطبيق ضريبة بيئية علي المنتجات المؤثرة في البيئة كالبتترول والمعادن والمصانع والوقود النباتي.
- 14- إدراج القطاع الغير منظم في المظلة الضريبية.
- 15- تقليل الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- 16- مكافحة الغش والتهرب الضريبي، والتهريب الجمركي.
- 17- تجسير العلاقة بين الممولين والسلطات الضريبية.

**القطاع الصناعي:**

تعتبر الصناعة من أهم ركائز الإقتصاد، إلا أنها أهملت وأرهقت بسبب السياسات الخاطئة حيث انخفضت الطاقة الإنتاجية الى أقل من 15% وبذلك إنخفضت مساهمتها في الناتج القومي الى أقل من 7% (2014م) للآتي:

- ارتفاع اسعار المدخلات الصناعية ( مياه، بترول، سكر، قطن.. إلخ)
  - ضعف البنىات التحتية.
  - ارتفاع الضرائب والجمارك.
  - عدم القدرة علي المنافسة وعدم وجود الحماية.
- وللنهوض بالصناعة يجب عمل الآتي:

- مراجعة سياسات الانتاج الصناعي.
- تبني سياسات اقتصادية ومالية ونقدية تدعم القطاع الصناعي.
- تخفيض العبء الضريبي.
- تبني إستراتيجيات للتصنيع، ووضع خريطة استثمارية للصناعة بإقامة المصانع في مناطق انتاج المواد الخام.
- تعطي أولوية التصنيع لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية.
- دعم الصناعات التحويلية.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- ربط مناطق الإنتاج الصناعي بمناطق الاستهلاك والتصدير بالطرق.
- تأهيل وتطوير وتمويل القطاع الحرفي عبر النظام المصرفي.
- حماية الصناعات المحلية من منافسة الصناعات المستوردة (إغراق).
- مراعاة معايير الجودة في الإنتاج الصناعي.
- تفعيل دور هيئة المواصفات وضبط الجودة ودعمها بالمعدات والتدريب لحماية الاقتصاد.

**القطاع الزراعي والري:**

**أولاً: الزراعة:**

- السودان بلد زراعي، حيث كانت الزراعة تمثل أكبر صادرات البلاد إلا أنّ إهمالها المتعمد في عهد نظام الإنقاذ عبر سياسات ممنهجة ألقت بظلال سلبية عليها، تمثلت في الآتي:
- تحول إهتمام الدولة عن القطاع الزراعي.
  - السياسة الانتقائية في إقامة المشروعات الزراعية في الشريط النيلي وإهمال بقية الريف السوداني.
  - بيع أراضي زراعية للمستثمرين الأجانب بعقود مشبوهة.
  - فشل سياسات التسويق الخارجي في مجال المنتجات الزراعية المحلية في الأسواق العالمية.
  - زيادة الضرائب والزكاة على الزراعة.
  - الصيغ الجائرة في التمويل (كالسلم والمرابحات).
  - عزوف المزارعين عن العمل في الإنتاج الزراعي بسبب سياسات التمويل.
  - تخلى الدولة عن واجباتها في التمويل.
  - تدمير المشروعات الزراعية بإهمال متعمد لأغراض سياسية كمشروع الجزيرة، وساق النعام، وجبل مرة وهيئة تنمية غرب السافانا .. إلخ.
  - التدهور البيئي والمناخي.
  - الفساد المالي الممنهج المرتبط باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي (آليات، بذور، أسمدة، تقاوي).

**معالجة مشاكل الزراعة:**

- ضرورة إيلاء الدولة الإهتمام اللازم بالقطاع الزراعي.
- اتباع سياسات عادلة في إقامة المشروعات الزراعية بالتركيز على الريف السوداني.
- مراجعة العقود التي تم بموجبها بيع أراضي زراعية للمستثمرين الأجانب، ووضع سياسات وسن تشريعات تنظم عمليات بيع الأراضي للأجانب.
- زيادة الصادرات الزراعية وفتح أسواق عالمية جديدة.
- إجراء إصلاحات ضريبية في مجال الإنتاج الزراعي.
- إصلاح سياسات التمويل وإلغاء الصيغ الجائرة.
- تشجيع ودعم المزارعين للعمل في مجال الإنتاج الزراعي.
- إعادة تأهيل المشروعات الزراعية القائمة وإنشاء مشروعات جديدة.
- وقف التدهور البيئي لزيادة الإنتاج الزراعي، والتحسب للتقلبات المناخية.
- معالجة مشاكل الأراضي التي تضررت بمخلفات الحرب، (الغام، مخلفات وبقايا آلة الحرب، مقابر جماعية، مواد سامة، أضرار بيئية)
- إتخاذ إجراءات صارمة في محاربة الفساد في القطاع الزراعي والشفافية في استيراد المدخلات الزراعية.
- عمل برنامج زراعي يهدف الى تنمية وتطوير القطاع الزراعي حتى يحقق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات.
- تحسين وإكثار البذور.
- مكافحة الآفات الزراعية وتطوير أنظمة الإرشاد الزراعي.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- حماية الأراضي الزراعية من التمدد العمراني الجائر.
- تحديد وترسيم المسارات والمراحل ووضع تدابير لتفادي الإحتكاك بين المزارعين والرعاة.
- البدء في مكافحة الجفاف والتصحر وإحتواء آثاره الراهنة.
- تحديث المجال الزراعي وتشجيع التوسع الرأسى.
- إدخال نظام الحزم التقنية في الزراعة المطرية لزيادة الانتاج.
- حفر آبار في المناطق الصحراوية لتساعد في توطين واستزراع مواقع الرعاة للحد من هجرتهم.
- تنظيم علاقات إنتاج جديدة في المشاريع المروية بين الحكومة والمزارعين والعمال.

**ثانياً: الري:**

الري هو عملية إمداد التربة بالمياه، إما طبيعياً بواسطة الأمطار أو صناعياً بتدخل الإنسان باستخدام طرق الري المختلفة، ويجب وضع إستراتيجيات للري من أجل إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة، وتحسين طرق حصاد المياه.

وعليه ترى الحركة الآتى:

- العمل على صيانة قنوات الري النيلي وتقليل الإطماء على القنوات ومجرى النيل.
- وضع الخطط اللازمة في مجال الري للنهوض بالقطاع الزراعي.
- توفير الآليات الثقيلة لشق الترع والقنوات وتطهيرها.
- تأهيل الكوادر البشرية.
- تحسين طرق حصاد مياه الامطار للإستفادة منها في الري.
- الري بالمياه الجوفية عبر حفر آبار إرتوازية.
- الإستفادة من كامل نصيب السودان من مياه النيل ببناء سدود وخزانات جديدة.
- تطوير الدراسة والتدريب في مجال الري لمواكبة الطرق والنظم الحديثة.

**ثانياً: الثروة الحيوانية والسكنية والمراعي:**

**1) الثروة الحيوانية والمراعي:**

تُقدَّر الثروة الحيوانية في السودان بـ 103 مليون رأس من الماشية تشمل، الإبل والبقرة والماعز، وتساهم بأكثر من 20% من حجم الناتج المحلي الاجمالي، وما يفوق 25% من مجموع عائدات الصادرات السودانية التي تقدر بنحو 800 مليون دولار سنوياً (2014م).

وتغطي الثروة الحيوانية الاستهلاك المحلي من اللحوم الحمراء والذي يقدر بنصف مليون طن سنوياً تبلغ قيمتها حوالي 700 مليون دولار. كما وتساهم في كفاية الاستهلاك المحلي من الالبان، وتوفر المادة الخام للصناعات الجلدية. وتمتاز اللحوم السودانية بجودتها العالية لاعتماد القطعان على الغذاء من المراعي الطبيعية المنتشرة في ربوع البلاد.

واجه قطاع الثروة الحيوانية الكثير من المشاكل والتحديات التي أثرت في نموه وتطوره، ومنها:

1- غياب دور الدولة في مجال الإدارة والتخطيط في هذا القطاع.

2- غياب دور الدولة في وضع سياسات تنظم المراعي والمزارع.

3- شح موارد المياه.

4- الجفاف والتصحر.

5- عدم وجود سياسات لزيادة الانتاج والإنتاجية.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

- 7- قلة العناية البيطرية.
  - 8- قلة المسالخ الحديثة بسعات كبيرة تستوعب الصادر المذبوح.
  - 9- ضعف التمويل في هذا القطاع.
  - 10- الحروب والنزاعات.
  - 11- ضعف البنية التحتية لربط مناطق الإنتاج بالأسواق المحلية والخارجية.
- وترى الحركة إنجاز الإصلاحات الآتية لتطوير قطاع الثروة الحيوانية:
- 1- قيام الدولة بمسئوليتها في الإدارة والتخطيط لهذا القطاع.

- 2- وضع سياسات تنظم المراعي والمزارع والمسارات.
- 3- إغناء المراعي.
- 4- توفير موارد المياه الكافية.
- 5- محاربة الجفاف والتصحر وإستصلاح الأراضي.
- 6- وضع سياسات لزيادة الانتاج والإنتاجية.
- 7- توفير العناية البيطرية.
- 8- انشاء مسالخ حديثة تستوعب الصادر المذبوح.
- 9- زيادة التمويل في القطاع.
- 10- توفير وحفظ الأمن والإستقرار.
- 11- إنشاء البنية التحتية لربط مناطق الإنتاج بالأسواق المحلية والخارجية.
- 12- فتح اسواق جديدة لمنتجات الثروة الحيوانية في الداخل الخارج.
- 13- الترويج لمنتجاتنا الحيوانية بغرض زيادة مواعين الصادر.

## (2) الثروة السمكية:

الثروة السمكية في السودان واحدة من مصادر الغذاء والدخل القومي، والسودان يمتلك مصائد سمكية غنية تتوفر في المياه العذبة والبحار في كل من نهر النيل والبحر الأحمر، إضافة إلي البحيرات الإصطناعية في الرصيرص وجبل الأولياء وخزان سنار وخزان خشم القربة وبحيرة النوبة، كما تتوفر الأسماك في بعض الأنهار الموسمية والترع والحفائر في غرب السودان. ولكن في ظل الأنظمة المتعاقبة علي الحكم لم يحدث أي تطور ملموس في هذا القطاع.

فلذا ترى الحركة الإهتمام بهذا القطاع عبر السياسات التالية:

- 1- إنشاء بنية تحتية أساسية لصيد الأسماك.
- 2- تطوير وتدريب الكادر الوطني للعمل في مجال صيد السمك.
- 3- إنشاء معاهد ومراكز بحوث متخصصة في هذا المجال.
- 4- توسيع نطاق مراكز الإستزراع السمكي من أجل تحسين النوع وزيادة الإنتاج.
- 5- تطوير سفن وقوارب صيد مجهزة بمعدات حديثة لكشف أنواع الأسماك ومواقعها في المياه العذبة والبحار وتزويدها بوسائل اتصال متقدمة.
- 6- تقديم قروض ميسرة لدعم وتسهيل تملك ادوات الصيد من السفن والقوارب والشباك.
- 7- العمل علي حماية البيئة المائية في الأنهار والبحار من التلوث.
- 8- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال.
- 9- توفير خدمات الصيد ومصانع الثلج والورش لصناعة المراكب والقوارب والشباك.
- 10- إنشاء وتطوير الصناعات السمكية كالتعليب والتجفيف والفسيوخ.
- 11- منع الصيد الجائر للأسماك.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

**12- وضع خطط بعيدة وقريبة المدى لتصدير الأسماك.**

**ثالثاً: قطاع التجارة، وتجارة الحدود:**

- يسهم قطاع التجارة بنسبة كبيرة في الدخل القومي ولذلك تحتاج لدرجة عالية من الاهتمام لذا تري الحركة الآتي:
- إصلاح البيئة السياسية لتمكن الدولة من دخول منظمة التجارة العالمية.
  - تبني سياسات تواكب العولمة الإقتصادية.
  - تحسين علاقات الجوار بما يطور تجارة الحدود.
  - ربط دول الجوار بطرق قارية لتسهيل تجارة الحدود.
  - فتح وتطوير الموانئ البرية مع تسهيل إجراءات عبور السلع والأفراد والعملات المحلية.
  - تنمية وتطوير البنى التحتية من طرق وسكة حديد ومطارات لتصدير المنتجات الحيوانية والزراعية والصناعية لدول الجوار.
  - تطوير بروتوكولات تجارية مع دول الجوار.
  - مواءمة القوانين الإستثمارية والتجارية مع دول الجوار.
  - تكوين جهاز أعلى للصادرات.

**رابعاً: التعدين:**

- أثبتت الدراسات أن السودان يزخر بثروة معدنية هائلة في معظم أقاليمه، ومن أهم المعادن في السودان البترول والذهب والنحاس والحديد واليورانيوم.. إلخ.
- لم يحظ السودان عبر الحكومات المتعاقبة حتي اليوم سياسات رشيدة للتعدين، والشاهد أن الذهب المنتج في شرق السودان يقدر بمئات الأطنان عبر شركة "أرياب" لم يدخل الخزانة العامة.
- إن غياب دور الدولة في تنظيم التنقيب، شجع التنقيب العشوائي خاصة في معدن الذهب، حيث إنتشر إستخدام أليات متخلفة في عمليات التنقيب أودت بحياة الكثير من المواطنين، فضلاً عن الآثار البيئية السالبة المرتبطة بها.
- وتتبنى الحركة السياسات التالية لتنظيم صناعة التعدين لتسهم في الناتج القومي:
- (1) إدخال عائدات الذهب في الميزانية العامة للدولة.
  - (2) إصلاح المؤسسات التعدينية القائمة.
  - (3) سن تشريعات تنظم عمليات التعدين في السودان.
  - (4) إنشاء مختبرات حديثة وإدخال أفضل التقنيات في مجال التعدين.
  - (5) رسم خارطة بالمعادن المحتملة وتحديد مناطق وجودها.
  - (6) إجراء دراسات علمية لتحديد الكميات والجودة الإقتصادية للمعادن.
  - (7) تنظيم التنقيب العشوائي.
  - (8) الترويج للمعادن السودانية عالمياً كماً وكيفاً.
  - (9) إستقطاب خبرة تعدينية عالمية عالية المستوى في مجال التعدين.
  - (10) تحسين بيئة العمل وتوفير الحماية والأمن في مجال التعدين.
  - (11) ربط مناطق انتاج المعادن بالمصافي وموانئ التصدير والأسواق.

**خامساً: البترول:**

البترول السوداني مورد إقتصادي مهم، ويستمد أهميته بسبب إنحسار دور الزراعة كمورد إقتصادي رئيسي كان تعتمد عليه الدولة بسبب سياسات الدولة الخاطئة تجاه الزراعة.

انتهجت حكومة الإنقاذ سياسات خاطئة واستخدمت عائدات البترول في تأجيج الحروب الداخلية مما نذر الجنوبيين في الوحدة فقرروا الإنفصال بدولتهم المستقلة.

بانفصال الجنوب ذهب نسبة 80% من إنتاج البترول مع دولة جنوب السودان، ويتطلب ذلك العمل علي تعويض ما فقده السودان باكتشافات جديدة وفق الآتي:

- 1- وضع خارطة لزيادة رقعة الاكتشافات البترولية.
- 2- إصلاح علاقات السودان الخارجية للخروج من العزلة الدولية.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- 3- إخضاع كافة عقود البترول للمراجعة والتقييم والإصلاح.
- 4- تشجيع الدول والشركات الكبرى للإستثمار في إكتشاف وإستخراج البترول.
- 5- تحسين الأوضاع الأمنية وتحقيق الإستقرار السياسي.
- 6- مراجعة وإعادة هيكلة قطاع البترول.
- 7- سن تشريعات للحفاظ علي سلامة البيئة في مناطق تنقيب وإستخراج البترول.
- 8- سن قوانين تضمن تعويضات عادلة لأصحاب الأراضي التي تأثرت بصناعة النفط.
- 9- سن تشريعات تنظم علاقات الشراكة والمحاصصة بين الدولة والشركات الأجنبية والأقاليم والمناطق التي تقام فيها عمليات صناعة البترول.

**سادساً: النقل والإتصالات:**

- يعتبر قطاع النقل والإتصالات من أهم القطاعات لدفع عجلة التنمية والإقتصاد ولكن فى عهد الإنقاذ واجه الكثير من الإهمال نتيجة لسوء الإدارة والتخطيط والنية لإظهار فشل المؤسسات التابعة للقطاع بغرض خصخصتها وتمليكها لمنسوبي النظام، وعليه لمعالجة أوجه القصور تزي الحركة عمل الآتي:
- اصلاح وتأهيل جميع مرافق القطاع من سكك حديدية وقاطرات والأسطول النهري والمطارات والطرق والكبارى والإتصالات السلكية واللاسلكية.
  - انشاء مجلس أعلى للقطاع.
  - انشاء طرق قومية بمواصفات عالمية والشروع فى انشاء طرق داخلية بالأقاليم مع مراعاة التمييز الإيجابى للمناطق المحرومة والمهمشة.
  - إصلاح حال الطيران المدنى وشراء او التعاقد مع شركات طيران لسد الفجوة فى الطلب.
  - توطين التكنولوجيا العالمية.

**سابعاً: وقف الإنهيار الإقتصادي:**

لايقاف الإنهيار الإقتصادى يجب عمل الآتى:

- ايقاف حروب النظام على أقاليم وشعوب السودان لوقف الصرف علي قطاع الأمن والدفاع البالغ أكثر من 70% من ميزانية الدولة، وترشيد الصرف علي المؤسسات السيادية.
- تقليص حجم أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية.
- محاربة الفساد وإسترداد الأموال المنهوبة بالداخل والخارج
- مراجعة كافة العقود التى أبرمت فيما يتعلق بالأراضى والتعدين والبترول والمؤسسات وشركات القطاع العام.
- خلق شراكة إقتصادية إستراتيجية بين دولتى السودان وجنوب السودان تسهم بدفع النمو والتنمية الإقتصادية لمصلحة الشعبين.
- رفع الإنتاج والإنتاجية فى القطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى والقطاعين الصناعى والخدمى وقطاع التعدين والخروج من الداء الهولندى فى الإعتماد على البترول.
- اتباع سياسات مالية ونقدية تضمن إستقرار سعر صرف العملة الوطنية من جهة وزيادة الإيرادات بتوسيع قاعدة التحصيل.
- تشجيع الإستثمار وتحفيز الصادرات.
- إنزال عبء الدين الخارجى عن كاهل الإقتصاد الوطنى بتحسين علاقاتنا الإقليمية والدولية وعلاقتنا بالمؤسسات المالية الدولية والسعى لرفع العقوبات الإقتصادية الدولية فوراً والإستفادة من المساعدات والمنح الدولية والإستثمار والشراكة الإيجابية.
- انتهاج الدولة سياسة إقتصادية متوازنة وذلك بمواكبة التطور العلمى مع الإهتمام بدعم الإنتاج والشرائح الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومياه وإخراج المواطن من دائرة الفقر وتحقيق أهداف الألفية الثالثة.
- تفعيل مفوضية تخصيص الموارد والتوزيع العادل للثروة القومية مع مراعاة التمييز الإيجابى للمناطق المتأثرة بالحروب والمحرومة من التنمية.



## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

• تصميم وتمويل برامج العودة الطوعية.

### ثانياً: تصفية الإقتصاد الطفيلي:

- سن قوانين صارمة لإجتناب ومحاربة عمليات غسل الأموال.
- إستعادة الثقة البنكية بوضع معايير تجارية تحمي العمليات المصرفية.
- إنهاء الإحتكار السلعي وتحقيق الوفرة من خلال المنافسة الشريفة.
- تفكيك الشركات التجارية التي تهيمن عليها الأجهزة الأمنية.
- مراجعة عمليات بيع وتصفية مؤسسات القطاع العام.

### الباب الثالث التنمية والخدمات

#### التعليم:

بما أن التعليم هو العنصر الأهم في تنمية المواطن وتطوير الوطن، يجب ان يحتل الصدارة في اولويات الدولة في فترة ما بعد نظام الإنقاذ الذي بسياساته الكارثية اصاب التعليم في مقتل. وذلك لتواكب البلاد السرعة المذهلة للتقدم العلمي والمعرفي من حولنا، وان الامم ذات التعليم النوعي هي وحدها القادرة على صنع المستقبل المشرق لبنيتها.

ولتحقيق هذا الهدف النبيل، ترى الحركة ان نظام التعليم القائم الآن في السودان باكملة يحتاج الى مراجعة شاملة وتأهيل لكي يتماشى مع التطورات العلمية الحديثة ويلبي الاحتياجات الفعلية.

ولضمان جودة مخرجات التعليم، لا بُد للدولة ان تولي اهتماما بالمحاور الاساسية للعملية التربوية والتعليمية، وتأسيساً علي ذلك تربط الحركة السياسة التعليمية بالإنتاج والحاجات التنموية، وتطرح برنامجها في التعليم وفق المحاور التالية:

#### إصلاح المؤسسات التعليمية:

تؤمن الحركة بأن المؤسسات التعليمية من أهم ركائز الدولة الرشيدة، وان نظام الإنقاذ قد دمرّ التعليم وسييس إداراته مما أثر سلباً علي العملية التربوية والتعليمية، كما قام بتشريد الأساتذة والمعلمين من ذوي الكفاءة وإبدالهم بعناصر غير أكفاء، علي أساس الولاء السياسي والقبلي وتحويل مؤسسات التعليم إلي مؤسسات حزب عبر سياسة التمكين.

وتري الحركة أن يشمل الإصلاح المحاور الآتية:

- تصحيح وتوفيق أوضاع المؤسسات التعليمية.
- مراجعة المؤسسات التعليمية من حيث الإداء والسياسات والهيكل والنظم الإدارية.
- العودة إلي معايير الكفاءة التي تُكتسب عبر التدرج الوظيفي في الخدمة المدنية والتدريب.
- إعادة المرحلة المتوسطة ببنيته التحتية الكاملة ومعلميها ومناهجها.
- إعادة تكوين المجلس القومي للتعليم العالي بصورة قومية.

#### المدرسة:

لكي تلعب المدرسة دورها كمؤسسة تعليمية وتربوية واجتماعية لا بد في المقام الاول ان تتوفر لها البنية التحتية الضرورية، والبيئة التربوية السليمة من مرافق اساسية كغرف الدراسة، ومكاتب مكتملة للإدارة والمعلمين والمكتبات، ومرافق السكن الداخلي، وساحات للرياضة، ومرافق صحية، ومختبرات وورش مختلفة للمراحل ذات دراسات مختبرية، فضلاً عن دور التنقيف والمسرح والإذاعة المدرسية وقاعات للإنترنت والعروض المختلفة من السينما والافلام.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

**المعلم:**

على صعيد المعلم المتميز يجب الا ينظر إليه علي انه ملقن وناقل للمعرفة فقط او تأديب الاجيال وتربيتهم بأسلوب سلطوي انما يتجاوز دور المعلم الى دور التنشئة والرعاية الواعية للنمو المتكامل للطفل روحيا وعقليا وجسميا ومهاريا ووجدانيا من اجل التفاعل مع البيئة وخدمة المجتمع، فلذا على الدولة بذل قصارى جهدها في تدريب وتأهيل المعلم عبر إقامة دورات تأهيلية مستمرة اثناء الخدمة، وتوسيع عدد مراكز ومعاهد التأهيل التربوي والاهتمام بالظروف الحياتية للمعلم من حيث مستوى الدخل والعناية الصحية وتوفير السكن اللائق.

**المناهج ذات الصلة بحاجيات المجتمع:**

يجب ان تقوم المناهج على المفهوم الحديث المرتبط بمجموعة من الخبرات والانشطة التي تقدمها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها بقصد النمو الشامل والمتكامل بدلا عن المنهج القديم المقتصر على المقرر او الكتاب المدرسي.. وتتبنى الحركة المناهج الحديثة التي تتميز بالآتي:

- 1- التفاعل بين المعلم وطلابه بحيث يكون المعلم مشرف وموجه.
- 2- الاهتمام بالانشطة المدرسية واستخدام الوسائل التعليمية والمختبرات في التدريس.
- 3- مراعاة الفروق الفردية في العملية التعليمية.
- 4- تنويع اساليب تقويم الطلاب دون الاقتصار على الاختبارات التحصيلية.
- 5- وضع مناهج تناسب ذوي الحاجات الخاصة.
- 6- الحضور القوي للمدرسة خارج اسوارها لخدمة المجتمع وتنميته.
- 7- اتباع نهج التدرج في التحصيل العلمي مع شمولية الجوانب العلمية والانفعالية والفنية والحركية.
- 8- ينبغي للمنهج ان يراعي التنوع الاجتماعي والثقافي والجغرافي والتاريخي حتي لا يخرج نمطاً واحداً من المواطنين.
- 9- مراعاة ميول التلاميذ وحاجاتهم.
- 10- من أجل خلق هوية قومية سودانية ولتوحيد الوجدان الوطني وتطويره بالتعليم، تتبنى الحركة انشاء مدارس قومية مكتملة البنيات تكون موزعة علي كل أقاليم السودان.
- 11- تطوير واعتماد اللغات القومية في تدريس المناهج في المراحل ما قبل الثانوى جنباً مع اللغتين العربية والانجليزية، علي ان يتم ذلك بالتنسيق مع المجلس القومي للغات القومية.
- 12- الاهتمام بالبرامج المصاحبة للمنهج الدراسي كجزء مكمل له مثل البرامج الرياضية والاندية والجمعيات الثقافية والحرف اليدوية.
- 13- توسيع قاعدة التعليم على اساس متطلبات وحاجيات المجتمع بحيث تتوزع فرص التعليم في السودان ما بين المسار الاكاديمي والفنى والمهنى.
- 14- يراعي في توسيع قاعدة التعليم منح التمييز الإيجابي للمناطق الأقل حظاً والأقاليم التي تضررت بالحرب لمدة لا تقل عن (10) سنوات.

**السلم التعليمي:**

ظل التعليم في السودان في تأرجح وعدم استقرار بسبب السياسات التربوية الخاطئة، والسلم التعليمي القائم الآن جزء من الإخفاقات التربوية لأنه يجمع بين اطفال في عمر ست سنوات مع مرهقين في مدرسة واحدة، في ظل ضعف الرقابة التربوية والمدرسية علي سلوكيات وافعال الطلاب، إضافة إلي دمج مرحلتي الإبتدائي والمتوسطة وتسميتها بمرحلة الأساس وتقليص عام دراسي في مرحلة الأساس لتكون ثمان سنوات بدلاً عن تسع سنوات علي حساب مستقبل الأجيال.

وأن جمع تلاميذ بهذه الأعمار متفاوتة يحتاج إلي القدرة في توفير بيئة دراسية تفصل الأطفال في مباني منفصلة عن المراهقين.

فلذا تتبنى الحركة في برامجها التعليمية المراحل الآتية:

1. مرحلة ما قبل المدرسة (الحضانة ورياض الأطفال) سنتان.
2. مرحلة الأساس 6 سنوات.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

3. المرحلة المتوسطة 3 سنوات.

4. المرحلة الثانوية 3 سنوات.

**تكنولوجيا التعليم المتقدم:**

في هذا العصر، وعلى ذكر التعليم ايضا يذكر تكنولوجيا التعليم فلذا لا مفر من الاعتماد على تكنولوجيا التعليم بشقيها البشري المتمثل في الخبراء والفنيين والعمال، والشق المادي المتمثل في المعينات التقنية الحديثة، لتحقيق قدر من التعليم النوعي الذي يسهم في عجلة التقدم.

**الادارة التربوية:**

ولانجاح العملية التعليمية لا بُد ان تكون هناك ادارة تعليمية وتربوية قادرة على:

- 1- التخطيط.
- 2- التنظيم.
- 3- التنسيق.
- 4- الرقابة.
- 5- التقييم.
- 6- التوجيه.

على ان يسمح للمؤسسات الخاصة والمنظمات الطوعية بادارة مؤسسات خاصة للتعليم العام عبر مناهج وضوابط تطابق المعايير تقوم بتطبيقها الهيئات الحكومية شكلا ونوعا.

**التربية الوطنية والتثقيف المدني:**

تري الحركة ان دور المدرسة لا يقتصر على اعداد التلاميذ للعمل في مجالات مهنية بحتة بل يجب ان تكون المدرسة هي المكان الانسب لتربية الاجيال وطنياً ومدنياً في المجالات الآتية:

- العمل العام والطوعى.
- نشر مفهوم التنوع السياسي ورفع الوعي العام بين المواطنين.
- ترسيخ مفاهيم التعددية الثقافية والفكرية والعقائدية.
- احترام وقبول الآخر.
- التخلي عن مظاهر التعصب والعنف.
- المواطنة المتساوية.
- الديمقراطية.
- حقوق الانسان.

**برامج محو الأمية وتعليم الكبار:**

على الدولة وضع برامج طموحة ومقيدة بجداول زمنية لتعليم الكبار، والتعليم غير النظامي، مع التركيز على التدريب في مهارات معينة وحرف مهنية لمحو الأمية ولتوسيع فرص كسب العيش الكريم للمواطن.

**ميزانية التعليم:**

- 1) ولتوسيع قاعدة التعليم كمّاً ونوعاً، ترى الحركة ضرورة إعادة النظر في سياسات الموازنة العامة بتخصيص ميزانية كافية للتعليم لا تقل عن 20% من الموازنة العامة لكي تتمكن الدولة من إعادة تأهيل ما دمره نظام الإنقاذ من المؤسسات التعليمية وانشاء مدارس ومعاهد وجامعات جديدة بحيث يتمكن كل مواطن من الحصول على التعليم الضروري الذي يؤهله لمواكبة الحياة المعاصرة مع اعتبار جودة التعليم واجباً علي الدولة وحقا لجميع بنات وأبناء السودان، ويجب ان يكون التعليم في السودان مجانياً وإلزامياً حتى المرحلة الثانوية.
- 2) يتم تخصيص جزء مناسب من ميزانية التعليم للمناطق التي تأثرت بالحروب والنزاعات علي سبيل التمييز الإيجابي لمدة لا تقل عن (16) ستة عشر سنة.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- (3) في إطار سياسات التمييز الإيجابي تتحمل الدولة كامل نفقات التعليم العالي للطلاب الذين ينحدرون من المناطق المتأثرة بالحرب.
- (4) بالنسبة للتعليم العالي يتم تطبيق نظام التسليف الفردي للدراسة الجامعية علي ان يسدد الطالب مصروفاته الدراسية بعد التخرج والعمل.

**التعليم العالي والبحث العلمي:**

في مجال التعليم العالي يجب أن تكون الجامعة رائدة في نشر المعرفة وتنطلق من القيم الأساسية التالية:

- النزاهة.
- الإحترام.
- إستقلالية الجامعات والمعاهد العليا.
- الحرية الأكاديمية.
- الإنفتاح.
- المحاسبة.
- المهنية.
- الجدارة.
- الإبداع.

وكما يجب أن تنتهج سياسات واضحة في تطبيق المعايير العلمية في التدريس والبحوث العلمية فضلاً عن بناء علاقات التوأمة مع المؤسسات العلمية الداخلية والإقليمية والعالمية.

ضرورة قيام مجالس أكاديمية مستقلة لتقييم وتقويم أداء مؤسسات التعليم العالي.

**الصحة:**

الصحة هي إحدى الخدمات الأساسية التي لا تستقيم حياة المواطن دون توفيرها بواسطة الدولة، علماً بأن الصحة هي إحدى الحقوق الأساسية التي يجب علي الدولة توفيرها بالقدر المناسب.

وقد انتجته سلطة الإنفاذ سياسة قوامها رفع الدعم عن العلاج وإهمال المرافق الصحية وهضم وهدم حقوق العاملين في الحق الصحي وذلك بسبب سياسة الحكومة بخفض ميزانية الصحة من 7% في العام 1989م إلي أقل من 2% في الوقت الحالي مما أدى إلي هجرة الكوادر الصحية، الأمر الذي انتهى بالمحصلة إلي الإنهيار في هذا المرفق الحيوي.

فضلاً عن ان سياسة خصخصة الحقل الصحي غير المسؤول قد أدت إلي تدهور المستشفيات الحكومية العامة التي يرتادها أكثر من 90% من الشعب السوداني الذين هم من الشرائح الأقل دخلاً مما حرّمهم من حقهم في العلاج والرعاية الصحية، بما في ذلك الحصول علي الأدوية المنقذة للحياة وتعريض حياتهم إلي مخاطر جمة.

كما أدت رفع الدعم عن العلاج وتقليص ميزانيته إلي تركيز فرص العلاج في الخرطوم وبالأخص في المستشفيات الخاصة.

إن هذا الواقع المزري قد عرض رعاية الأمومة والطفولة إلي خطر كارثي تتحدث الإحصاءات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية بخطراتها.. كما تسبب إهمال الدولة للرعاية الصحية ونشر الوعي والتثقيف الصحي إلي إنتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز)، فضلاً عن إنتشار أمراض نقص الغذاء والعلاج في مناطق السودان المختلفة، ومثال ذلك إنتشار الأمراض الوبائية كالكوليرا، والمستوطنة كمرض السل الرئوي والدرن في شرق السودان، والبلهارسيا في الجزيرة، والملاريا التي تنتشر في طول البلاد وعرضها.

إن الحركة تتقدم بالبرنامج التالي لمعالجة الوضع الصحي المنهار في السودان:

**علي مستوي البنية التحتية:**

- إعادة تأهيل المستشفيات والمعامل والمختبرات والمراكز الصحية والشفخانات العامة.
- إنشاء مستشفيات ومراكز صحية وشفخانات في الريف السوداني الذي يفتقر إلي هذه المرافق.
- إنشاء معامل ومختبرات حديثة طبية وتوزيعها علي مدن وارياف السودان.
- مراعاة التمييز الإيجابي في توزيع الخدمات الصحية.
- تبني سياسات تحد من تكس المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة في المدن الكبيرة.
- تشجيع التصنيع الدوائي والمعدات الطبية بالمعايير والجودة العالمية.

## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

- رفع كفاءة مؤسسات ضبط الجودة والمواصفات والتأكد من مطابقتها للمعايير المطلوبة.
- إيجاد مراكز لتدريب وتأهيل المستمر للكادر الطبي.
- إنشاء وتفعيل إدارات لمكافحة وإستئصال الأوبئة المستوطنة وخاصة الملاريا والسل والتهاب الكبد الفيروسي والبلهارسيا والسرطان والإيدز والغدة الدرقية.

### علي مستوى الكادر الصحي:

- تحسين شروط خدمة العاملين في الحقل الصحي.
- تشجيع عودة الكوادر الصحية المهاجرة والمهجرة.
- التدريب والتأهيل الذي يمكن الكادر الطبي من القيام بمهامه بكفاءة ومواكبة وإقتدار.
- خلق ظروف ملائمة وجاذبة لعمل الكادر الطبي في الريف السوداني.
- إيلاء أهمية خاصة بتعليم وتدريب وتأهيل الكوادر الصحية الوسيطة مثل والمساعدات الطبيين والمرضات والقابلات والزائرات الصحيات وتوزيعهم في الريف السوداني.
- الاهتمام بالصحة الوقائية ومحاربة الأوبئة والأمراض المزمنة وذلك بالعناية بصحة البيئة وتأهيل العاملين في هذا المجال.

### علي مستوى ميزانية الصحة:

- تخصيص ميزانية كافية للحقل الصحي من الموازنة العامة في حدود نسبة 10% من الميزانية العامة.
- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال الخدمات الصحية.
- إستقطاب رؤوس أموال اجنبية للإستثمار في المجال الصحي.
- توفير الأدوية المنقذة للحياة مجاناً، ودعم بقية الدوية.
- تعميم وضبط خدمة التأمين الصحي للشرائح الفقيرة.

### المياه:

يعتبر الماء عنصر أساسي للحياة كما يدخل في الصناعات وتتوفر مصادر عديدة للمياه في السودان تتمثل في الأمطار والنيل والوديان والأحواض الجوفية التي يمكن الإستفادة منها في التنمية، إلا أن الحكومة لم تقم بدورها في الإستفادة من ثروات السودان المائية بتبني مشروعات حصاد مياه حقيقية لفائدة الشرب والزراعة والصناعة بالإستفادة من حصتها من مياه النيل، كما ذهبت مياه الأمطار هدرأ لعدم بناء سدود وخزانات لتخزينها في مناطق الانتاج الزراعي والحيواني، ولم تستفد من مخزون المياه الجوفية بحفر الآبار الكافية في مناطق الإنتاج. لذا تتبنى الحركة سياسات مائية واضحة من أجل تأمين زيادة المياه وترشيد إستهلاكها والإستغلال الأمثل لنصيب السودان من مياه النيل، وفق برنامج أمن مائي لحصاد المياه أدناه:

- تجميع وتخزين مياه الأمطار بإنشاء سدود وخزانات لإستخدامها في الشرب والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي.
- بناء سدود وخزانات إضافية علي مجري النيل للإستفادة من كل حصة السودان من مياه النيل.
- تطهير مجري النيل من الأعشاب المائية والطيني.
- بالنسبة للمياه الجوفية، حفر الآبار وبناء خزانات(صهاريج) لإستخدامها في الزراعة وإستصلاح الأراضي وأيجاد المراعي وأغنائها ومكافحة التصحر.
- بالنسبة للبحيرة الجوفية العظمي(Mega Lake) في الحوض النوبي، حفر عدد كبير من الآبار ونثر المياه بغرض الشرب والري والمراعي وإستصلاح الأراضي والحزم الغابية.
- ترشيد إستهلاك المياه وتنظيم إستخدامها في كل المجالات.
- تحديد الأولويات، وتوزيع موارد المياه المتاحة، الشرب – الزراعة- الري- الصناعة.
- تخصيص ميزانية كافية للمياه لتحقيق أهداف الألفية التنموية.

### إستخدامات المياه:

لتطوير وتنمية موارد المياه للإستخدام في المجالات المختلفة، تتبنى الحركة البرامج التالية:

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

**(1) مياه المدن:**

- تدريب وتوفير كادر فني في مجال المياه وإصحاح البيئة.
- إنشاء وربط شبكات المياه الداخلية.
- تغطية جميع المدن بشبكات المياه والصرف الصحي.
- إنشاء محطات تنقية وتحلية مياه الشرب بطاقات تصميمية كبيرة لتحسين كفاءة استخدام المياه.
- إنشاء محطات مائية لتغذية المدن.
- إنشاء ومعالجة شبكات الصرف الصحي، وإجراء مراجعة فنية وإعادة تصميم الخراط.
- معالجة إشكالات التلوث الناتج عن إختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي للحفاظ علي الصحة العامة وصحة البيئة.
- التعاون والتنسيق بين وزارة الإسكان والزراعة والبيئة في مجالات المياه لمعالجة مشكلات التلوث البيئي الناجمة عن الصرف الصحي.
- إنشاء محطات معالجة الصرف الصحي لإستخدامها في الزراعة والصناعة.
- حث القطاع الخاص للإستثمار في مجال المياه.

**(2) مياه الريف:**

- حفر خزانات وسدود.
- حفر آبار جوفية.
- تنقية ومعالجة مياه الريف صحياً.
- ضخ المياه من النيل إلي الريف السوداني.
- حث القطاع الخاص للإستثمار في مجال المياه.

**(3) مياه الزراعة والري:**

- تطوير الري النيلي بتوفير الطلمبات للمزارعين وشق القنوات والترع وإعادة تأهيلها لزيادة الرقعة الزراعية.
- توفير الري النيلي للعروة الشتوية لزيادة انتاج المحاصيل الشتوية.
- بالنسبة للري المطري، الإستفادة من مياه الأمطار المخزنة في الزراعة والمراعي وتغذية الأحواض الجوفية.

**مشروع مكافحة التصحر وتعمير الصحراء:**

- يمثل الزحف الصحراوي مهدداً خطيراً لجميع الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، والسودان من ضمن الدول المتأثرة بشكل مباشر بهذا المهدد، وأن أكثر من ثلثي مساحة السودان تقع في المنطقة الصحراوية وشبه الصحراوية. ووفق المراسد الدولية تزحف الصحراء جنوباً مسافة تقارب الثلاثة كيلومتر سنوياً، وبينما تناقصت معدلات هطول الأمطار خلال المائة سنة الأخيرة، تضاعف عدد السكان مرات عدة.
- وإزاء هذا التهديد الخطير يتوجب علي السودان والدول المتأثرة بهذا الخطر الداهم العمل علي وقفه.
- وتقدم الحركة المشروع الآتي لمكافحة التصحر وتعمير الصحراء:
- إنشاء وزارة بإسم " مكافحة التصحر وتعمير الصحراء "
- تبني مبادرة لإنشاء تجمع إقليمي لمكافحة التصحر.
- إعلان الدولة ان التهديد البيئي وعلي رأسها التصحر من مهددات الأمن القومي.
- حشد الإمكانيات العلمية التقنية والإقتصادية والإجتماعية لتعمير الصحراء ومكافحة التصحر.
- انشاء معاهد وكليات في علوم البيئة والتصحر وتعمير الصحراء.
- إعداد وتأهيل كوادر بشرية في مجال مكافحة التصحر وتعمير الصحراء.
- وضع خطط قصيرة وبعيدة المدى لإستزراع الصحراء.
- التنسيق والتعاون بين الوزارات والهيئات ذات الصلة بمحاربة التصحر.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة التصحر وإعمار الصحراء.
- إنشاء أحزمة خضراء تغطي المساحات التي تأثرت بالزحف الصحراوي بإستخدام أشجار ونباتات ذات قدرة علي مقاومة الجفاف.
- سن قوانين لتنظيم تعمير الصحراء ومكافحة التصحر.
- استخراج المياه الجوفية من الأحواض المائية في الصحراء لتعمير الأرض ووقف الزحف الصحراوي.
- تبني مشروع قومي لإستخراج المياه من البحيرة الجوفية الكبرى (Mega lake) لتنمية وتعمير الصحراء الكبرى.
- توصيل مياه من النيل عبر أنابيب لري مشروعات زراعية في الصحراء لمكافحة التصحر وتنمية الصحراء.
- تخطيط وبناء مدن ومجمعات سكنية في الصحراء لتوطين السكان.
- حشد طاقات القطاع الخاص والخيرين من أجل تعمير الصحراء والإستثمار فيها.
- إقامة ورش وحملات توعية لمستخدمي الأراضي الصحراوية من الرعاة والمزارعين والحد من الرعي والزراعة الجائرة.
- الإهتمام بتطوير حزام الصمغ العربي لأغراض مكافحة الزحف الصحراوي.
- الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مكافحة التصحر وتعمير الصحراء.
- بناء مشروعات الطاقة الشمسية والطاقة المولدة من الرياح لتوفير الكهرباء اللازمة لتعمير الصحراء.
- إنشاء محميات طبيعية لإستعادة الحياة البرية وحمايتها.
- إنشاء بنية تحتية لتشجيع السياحة الصحراوية.

**الكهرباء:**

الكهرباء طاقة إستراتيجية مهمة للتنمية والتطور، وتدخل في كافة مجالات الحياة الحديثة ويتوجب علي الدولة توفيرها وتوزيعها في كل انحاء السودان بإنصاف. يمر عبر السودان نهر النيل الذي يشكل مصدر مائي هائل يُمكن البلاد من انتاج ما تحتاجه من الطاقة الكهربائية إذا ما استغل هذا المورد بشكل سليم. كما تتوفر في السودان مصادر انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في الصحاري الواسعة في كردفان ودارفور والولاية الشمالية فضلا عن شرق السودان إذا ما توافرت التقنيات اللازمة للإنتاج. كما يمكن انتاج الكهرباء من الطاقة الهوائية لتوافر المدخلات اللازمة لذلك. إلا ان مصادر الطاقة الأقل تكلفة في السودان هي التي تنتج من مياه النيل، والطاقة الشمسية وهما مصدران من المصادر النظيفة من حيث التلوث البيئي. إن توفير الكهرباء اللازم والكافي للإستخدامات المختلفة يتطلب رفع إنتاجية الكهرباء من المصدر المائي ومن الطاقة الشمسية. ويستدعي ذلك زيادة الانتاج المائي عبر بناء المزيد من السدود والخزانات علي مجري النيل، وبناء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية. الكهرباء المنتجة في السودان حتي الآن قد تم إحتكار توزيعها في وسط السودان في نطاق ما يسمى بـ (مثلث حمدي) وتم إهمال بقية أجزاء السودان. ولذلك تتبني الحركة سياسات تحقق انتاجية كافية للطاقة الكهربائية وسياسات توزيع تشمل كل مناطق السودان المختلفة وفق الآتي:

- توفير بنية تحتية مناسبة لإنتاج وتوزيع الكهرباء.
- زيادة انتاج الطاقة الكهربائية بإنشاء المزيد من السدود علي نهر النيل.
- ربط كل مناطق السودان بالشبكة القومية للكهرباء.
- إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.
- إنشاء محطات حرارية لتوليد الكهرباء لسد النقص في الريف.
- إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الرياح.
- ترشيد إستهلاك الكهرباء.
- خفض رسوم الإستهلاك.

## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال الكهرباء.
- حل المشاكل المرتبطة بموسمية الإنتاج المائي للكهرباء.
- إنشاء مراكز بحوث في مصادر الطاقة الكهربائية المختلفة.
- التأهيل والتدريب في مجالات إنتاج وتسويق ونقل الطاقة الكهربائية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية بغرض الإكتفاء الذاتي والتصدير.

### الطرق والجسور والمطارات:

تمثل الطرق والكبارى والمطارات قطاعاً مهماً فى حركة النقل والمواصلات، وبشكل العمود الفقري للتنمية، ويدفع بعجلة الاقتصاد للمساهمة الفاعلة فى الدخل القومى والناتج المحلى الإجمالى.. الأمر الذى يحتم على الدولة إيلاء هذا القطاع أهمية قصوى، وجذب وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار فى تنفيذ عمليات بناء وتشغيل وصيانة الطرق السريعة والخطوط الحديدية وخدمات المطارات ومحطات نقل الركاب المركزية مع كفالة حق الدولة فى استرداد تلك المشروعات بعد إنتهاء مدة التعاقد.

إن الحكومات المتعاقبة علي حكم السودان أهملت الطرق والكباري والمطارات، ولم تلتزم بمبدأ التنمية المتوازنة في هذا القطاع.

ولقد دمرت حكومة الانقاذ مرفق السكة حديد. وفي مجال الطرق والكبارى والمطارات، وبسبب سياساتها المنحازة لبعض الأقاليم أحدثت إختلالاً واضحاً في التوازن التنموي ومثال ذلك طريق "الإنقاذ الغربي" الذى تم تأخير تنفيذه عمداً مقارنة بالطرق البرية الأخرى والتي هي الأخرى لم يراعى في تنفيذها معايير الجودة العالمية مما أدى إلى تأكلها المبكر فضلاً عن تسببها في إزهاق الكثير من الأرواح وضياع الممتلكات.

### المشكلات التى تواجه الطرق والكبارى والمطارات فى السودان:

- عدم وجود ادارة فعالة ذات كفاءة لإدارة هذا القطاع الحيوى.
- عدم استخدام معايير الجودة والمواصفات فى الطرق القائمة مما ادى الى تهالكها بسرعة.
- ضعف التمويل المخصص للطرق والكبارى والمطارات.
- سوء المهابط في المطارات يؤدي إلي تعطيل حركة الطيران والكثير من الحوادث.
- عدم تنفيذ خطط لبناء طرق تربط جميع انحاء البلاد.
- ضعف الإهتمام بالتدريب والتأهيل.
- عدم تفعيل القوانين التي تحد من تجاوز الأوزان للشاحنات.
- عدم وجود لوحات إرشادية على الطرق السريعة.
- عدم تعميم نظام مراقبة ألى مركزى للطرق والمواصلات.
- عدم الإستعانة ببيوت خبرة محايدة للإشراف على تنفيذ الطرق والكبارى والمطارات.
- تداخل الإختصاصات والمسئوليات في تنفيذ الطرق (رئيسية- سريعة- إقليمية) أدى إلي إهمالها.
- إلغاء الحكومة لدور مؤسسات بناء الطرق والكباري، وتحويله لشركات فاسدة مملوكة لناقذين فيها.
- تفشي الفساد في إدارة هذا القطاع.

### ولمعالجة الخلل والمشكلات فى هذا القطاع الحيوى ترى الحركة الآتى:

- ايجاد ادارة فعالة وذات كفاءة فنية وهندسية عالية.
- استخدام معايير الجودة والمواصفات فى التخطيط والتنفيذ.
- زيادة التمويل لهذا القطاع، وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الاجنبى.
- إنشاء وتحسين مهابط المطارات بمواصفات عالمية.
- ربط جميع انحاء البلاد بالطرق الرئيسية والسريعة والاقليمية والقارية.
- الإهتمام بالتدريب والتأهيل.
- رفع الوعي بالثقافة المرورية لجميع شركاء الطريق.
- محاربة الفساد والمحسوبية في إدارة هذا القطاع.
- إعادة دور مؤسسات الدولة في بناء الطرق والكباري والمطارات.
- تفعيل القوانين المرورية لضبط السرعة والأوزان الزائدة لجميع المركبات والشاحنات.



**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- وضع وتعميم لوحات إرشادية للسلامة المرورية بمواصفات عالمية.
- تطوير وتعميم نظام آلي مركزي لضبط ومراقبة الحركة المرورية.
- الاستعانة ببيوت خبرة محايدة للإشراف على تنفيذ الطرق.
- تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في تنفيذ الطرق (رئيسية- سريعة- إقليمية).
- إنشاء جسور طائفة وجسور للمشاة، وطرق دائرية وأنفاق لفك الاختناقات خاصة في المدن الكبيرة.
- إعادة تأهيل وتحديث وتوسيع السكة الحديد رأسياً وأفقياً وربطها قارياً.
- الإسراع في تنفيذ طريق الإنقاذ الغربي وربطه بالطرق القارية.

**الإسكان والتخطيط العمراني وتطوير الريف:**

السكن الصحي الآمن حق لكل مواطن، ومفهوم الإسكان لا يقتصر على إمتلاك قطعة ارض فحسب، بل يشمل التنظيم الحديث للريف والحضر، تخطيطاً وتوفيراً للخدمات العامة اللازمة والبنية التحتية كمياه الشرب والصحة والكهرباء والطرق والعيادين العامة وأماكن الترفيه والأسواق والمرافق العامة. ويُشكّل النمو السكاني والهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر تحدياً يجعل سياسات الإسكان من أولويات أي حكومة مسئولة، فلذا تعمل الحركة علي توفير الإسكان المناسب وتطوير الريف وفق الأسس الآتية:

**أولاً: التخطيط العمراني في الحضر:**

- 1- وضع خطة عمرانية بعيدة المدى لإستيعاب النمو السكاني والتوسع والتطور الحضري.
- 2- توفير أراضي سكنية ملائمة لكافة شرائح المجتمع وخاصة الشرائح ذات الدخل المحدود.
- 3- إيجاد مجمعات سكنية وتمليكها للمواطنين بأقساط مريحة.
- 4- توفير مواد البناء، والإهتمام بصناعاتها وخاصة البدائل المحلية.
- 5- الإلتزام بمعايير الجودة والمواصفات في مواد البناء.
- 6- تطوير نماذج الإسكان بحيث تتناسب مع البيئة المحلية.
- 7- وقف متاجرة الحكومة بالأراضي.
- 8- إنشاء بنوك لتمويل الإسكان بشروط ميسرة.
- 9- مراجعة التشريعات التي تحكم العلاقة بين المالك والمستأجر.
- 10- تنظيم سوق العقارات.
- 11- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في المجال العقاري.
- 12- تخطيط المناطق السكنية وفق معايير الإسكان من حيث الخدمات الأمنية والتعليمية والصحية والدينية والتجارية والترفيهية والساحات العامة. وتصميم بنية تحتية من شبكة مياه وصرف صحي ومحطات معالجة المياه وشبكة الكهرباء والطرق الداخلية والإنارة العامة.
- 13- تخطيط السكن العشوائي.

**ثانياً: تطوير وتخطيط الريف السوداني:**

- 1- تنفيذ مشروعات تنمية وخدمات في الريف السوداني في إطار مشروع نقل المدينة إلي الريف.
- 2- تطوير وتحديث وتنمية المدن الصغيرة لجعلها جاذبة.
- 3- تخطيط الريف السوداني عمرانياً بإنشاء تجمعات سكنية لتسهيل تقديم الخدمات اللازمة لها.
- 4- وضع خطة طويلة المدى لتطوير الريف علي نمط قري نموذجية مكتملة الخدمات تشمل مرافق السكن والخدمات العامة والمزارع والمراعي وربطها بالطرق القومية.

## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

### الباب الرابع البرنامج الاجتماعي

الحكومات الوطنية التي تعاقبت علي حكم السودان منذ خروج المستعمر الأجنبي تبنت سياسات لصالح المركز وأهملت الأقاليم الأخرى مما أدى إلي ظهور إفرازات إجتماعية سلبية أضرت بالهامش السوداني، وتفاقت هذه السياسات في الفترة الأخيرة من خلال الحروب التي شنها نظام الإنقاذ علي تخوم وهوامش السودان في العقد الأخير (2003-2014م) قد خلفت دماراً هائلاً علي مستوى بنية المجتمع السوداني تاركةً مناخاً من الكراهية والبغضاء وعدم الثقة بين مكوناته، فبينما هجرت الحرب الملايين من المواطنين إلي معسكرات النذل نزوحاً ولجوءاً ليواجهوا ظروفاً حياتية قاسية، لم يسلم من بقي في المدن والقرى التي صارت سجون كبيرة من القمع ومصادرة الحقوق الأساسية والحريات الخاصة والعامة وحقوق الإنسان. فتوجب رتق نسيج المجتمع وإعادة ترميمه ومعالجة قضايا الأسرة، المرأة والطفل، الشباب والطلاب. وإزالة آثار الحرب المتمثلة في الأيتام والأرامل والتكالي ومعاقبي الحرب من ذوي الإحتياجات الخاصة، فضلاً عن ضرورة إحتواء الظواهر السلبية المتمثلة في إنتشار الجريمة الإجتماعية والمخدرات والإتجار بالبشر وهجرة الخبرات والعقول.. إلخ. وتقدم الحركة البرامج التالية لمعالجة هذه القضايا علي النحو التالي:

#### أولاً: في مجال التصالح الاجتماعي:

في مجال التصالح الاجتماعي تهدف الحركة إلي تحقيق الأهداف الآتية:

- تطوير وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين الشعوب السودانية.
- خلق وتطوير العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع السوداني عامة والدارفوري خاصة.
- ضمان وتأكيد المشاركة الفعالة في المناسبات الاجتماعية والمنتديات الثقافية.
- إبراز وعرض ونشر قيم وعادات المجتمع السوداني والعمل على إعادة توطئتها.
- العمل على تطوير وترقية المجتمع القبلي والأهلي الى مجتمع مدني حديث يحكمه القانون.
- العمل على نشر ثقافة السلام بين مكونات المجتمع السوداني وإجراء المصالحات القبلية وبناء العلاقات الاجتماعية القائمة علي التعايش السلمي والإحترام المتبادل.
- تكريس قيم المواطنة المتساوية وتعزيز دور الفرد في المجتمع والعمل على محاربة القبلية والجهوية والعنصرية.
- العمل على تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية، المتمثلة في محاربة الفقر والجهل والمرض والتمييز على أساس نوع الجنس.
- ضمان كفالة الحرية الشخصية والحريات العامة وحقوق الإنسان والعمل على نشر ثقافتها في المجتمع السوداني.
- حصر اللاجئين والنازحين والشهداء والمعاقين والأرامل والأيتام ووضع دراسات وخطط ومشروعات لحل مشاكلهم ودمجهم في المجتمع.
- إقامة برامج اجتماعية وترفيهية دورية لتعزيز اللحمة الاجتماعية.
- تخصيص وسائل إعلامية من تلفزيون وراديو ومطبوعات للتواصل الاجتماعي لمخاطبة إشكالات المجتمع السوداني وبناء السلام والتصالح الاجتماعي.
- تنظيم ورش وسمنارات لقيادات المجتمع الأهلي والمدني وقادة الرأي العام في مجال المصالحات الاجتماعية والقبلية والأهلية.
- إقامة مؤتمرات صلح لمكونات المجتمع لرتق النسيج الاجتماعي.
- تشجيع الكتابات الثقافية والاجتماعية في وسائل الإعلام السودانية لخدمة التصالح الاجتماعي.
- تجريم ومنع نشر خطاب الكراهية الموجه ضد المكونات الاجتماعية للشعب السوداني.
- إنشاء آلية للحوار والتواصل الاجتماعي لتعزيز الوحدة الوطنية وصولاً إلي الإنصهار الوطني.

#### ثانياً: قضايا الأسرة:

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

الأسرة هي نواة المجتمع ولها دور كبير في بنائه باعتبارها الخلية الأساسية، وتعكس ما يتصف به من تماسك أو تفكك، ومن قوة أو ضعف، وتقدم أو تخلف، فهي التي تمد المجتمع بمختلف الفئات وتؤثر فيه وتتأثر به سلباً وإيجاباً، فبصلاحها يصلح المجتمع وبفسادها يفسد. ولتعزيز دور الأسرة في المجتمع والحفاظ عليها تقدم الحركة البرنامج الآتي:

- المحافظة علي نظام الأسرة (الصغيرة والممتدة) ودعمها وتقويتها بتوفير البيئة الصالحة لتنشئة الأجيال.
- غرس القيم الفاضلة والتقاليد السمة ونشر الفضيلة وحب الوطن.
- تكريس مفهوم الأسرة المنتجة بتوفير برامج التمويل الأصغر.
- تدريب الأسر علي الصناعات الصغيرة واليدوية وتطويرها.
- إقامة أندية ومنتزهات لترفيه الأسر في المجتمعات.
- إدخال الأسر في مظلات التأمين الصحي والضمان الإجتماعي.
- إعادة إحياء نظام الجمعيات التعاونية الأسرية.
- العمل علي توسيع خدمة بنك الأسرة.
- إصلاح قوانين لحماية الأسرة تتماشى مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع السوداني.
- الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية التي تعالج قضايا الأسرة.
- الاهتمام بدعم ورعاية الأسر التي تعولها نساء.

**ثالثاً: قضايا المرأة والطفل:**

في مجال قضايا المرأة والطفل تتبني الحركة البرامج التالية:

- إتاحة فرص تعليم وتدريب عادلة للمرأة السودانية عبر برامج التمييز الإيجابي.
- إعراف الدولة والمجتمع بالحقوق العامة والخاصة للمرأة.
- محاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما لا يتعارض مع قيم الأديان السماوية وكرام المعقنات.
- رفع مستوى الوعي لدي المرأة السودانية بحقوقها العامة والخاصة.
- تأهيل المرأة ورفع قدراتها لتساهم في بناء الوطن.
- محاربة ختان الإناث والعادات الضارة الأخرى.
- تعزيز العادات والتقاليد الحميدة كالجمعيات النسوية والتكافل الإجتماعي.
- تطوير الصناعات المحلية وتدريب المرأة علي الأعمال اليدوية والمشغولات بالإستفادة من برامج التمويل الأصغر.
- تعزيز الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل.
- إبراز قضايا المرأة في جميع المحافل.
- إشراك المرأة في المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.
- التصدي للانتهاكات التي ترتكب ضد المرأة وخاصة جريمة الاغتصاب والتحرشات.
- بناء علاقات مع المنظمات الاقليمية والدولية العاملة في مجال قضايا المرأة واستقطاب الدعم والتدريب والتأهيل.
- الإلتزام بالعهد الدولي لحقوق الطفل وتنفيذ مضامينه لمصلحة الطفل.
- انشاء مراكز صحية ونفسية للمرأة والطفل في الأقاليم المتأثرة بالحرب.
- رعاية الطفولة بتوفير بنية تحتية من دور حضانة ورياض اطفال.
- السعي من أجل توفير التعليم الحديث ومدخلاته للأطفال في كافة المراحل.
- تنفيذ مشروعات لدعم الأرملة واليتامى والثكالى من ضحايا الحرب في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق ومناطق أخرى.
- حصر ضحايا الحرب من النساء والأطفال وإصدار مدونات بأحوالهم ودمجهم في المجتمع.
- تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% علي كافة المستويات السياسية والتنظيمية والإجتماعية.

**رابعاً: الرعاية الإجتماعية:**

## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

الرعاية الاجتماعية حق من الحقوق الأساسية التي يكفلها أي مجتمع لمواطنيه، وقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 حق الفرد في الحصول على كافة حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وحقه في تكوين أسرة والعيش في مستوى معيشي مناسب، بالإضافة إلى حقه في الحصول على فرص العمل التي تعينه في تلبية متطلبات معيشته، وحقه في الضمان الاجتماعي.

تسعى الحركة في مجال الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحي لتحقيق الآتي:

- تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية لجميع المواطنين وجعله معياراً لأخذ الحقوق وأداء الواجبات.
- تنمية وتطوير الظروف الاقتصادية والصحية والقدرات الخاصة لكافة المواطنين.
- توسيع مظلات الضمان الاجتماعي لإستيعاب جميع المواطنين.
- وضع منهج متعدد الجوانب لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بما يتوافق مع القيم الاجتماعية.
- تقديم الخدمات بشروط ميسرة للعاجزين عن الحصول عليها.
- إحياء روح التكافل الاجتماعي بين المواطنين.
- ترقية الخدمات المقدمة للأفراد والجماعات والإهتمام بمعايير الجودة والمقاييس.
- الإهتمام بالشرائح المجتمعية الضعيفة (الأيتام والأرامل والثكالي والمسنين والمعاقين والعجزة والمرضى والفقراء) وإدخالهم في مظلة الضمان الاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية بالخبرات والدورات والبرامج التدريبية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والخدمات بين أفراد المجتمع.
- الإهتمام بدور المرأة من حيث التعليم والتدريب لتمكينها من المساهمة في التنمية.
- أن تهتم الدولة بالدور العلاجي لمشكلات المجتمع، متزامناً مع الدور الوقائي.

### خامساً: قضايا البطالة والفقر:

- تقدم الحركة بعض الحلول والمعالجات لقضايا الفقر والبطالة من المنظور الاجتماعي، علي النحو التالي:
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتمكينها من توسعة قاعدة الإستيعاب في الخدمة مع إلزام المؤسسات الحكومية العازقة عن التوظيف لإستيعاب الشباب.
  - العمل علي توفير قاعدة معلومات دقيقة لأنواع البطالة المنتشرة في البلاد كالبطالة الهيكلية والسلوكية والإحتكاكية والدورية والموسمية والمقنعة بُغية معالجة كل منها حسب المنهج المناسب.
  - الشفافية والمحاسبة ومحاربة كل أشكال الفساد.
  - زيادة فرص العمل بتوسيع قاعدة الانتاج لمحاربة العطالة وزيادة الدخل.
  - تشجيع القطاع الخاص لإستيعاب الشباب في إطار محاربة الفقر والبطالة.
  - إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية البشرية.
  - الإهتمام بالتنمية الريفية في قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني وتشجيع وتمويل الشباب للعمل في هذا القطاع.
  - توفير تمويل للشباب لإقامة مشروعات إستثمارية.
  - إنشاء مشاريع تنموية وإستثمارية وسكنية لمصلحة الفقراء والعاطلين عن العمل.

### سادساً: الزكاة:

### سابعاً: الجريمة الاجتماعية:

الجريمة الاجتماعية هي الجريمة التي تصيب البنية السلوكية للمجتمع نتيجة إنحراف بعض أفراد عن القيم الأساسية بسبب الفقر والبطالة والفاقد التربوي وفقدان الرعاية الأسرية وغياب دور الدولة في رعاية المجتمع. وتتمظهر الجريمة الاجتماعية علي سبيل المثال لا الحصر في جرائم الإغتصاب والإتجار بالبشر والسرقة وظاهرة إنتشار المخدرات وسط الشباب وخاصة في المجتمعات المتأثرة بالحرب. ويتطلب محاربة الجريمة الاجتماعية تضافر الجهود علي مستوى الدولة والمجتمع لمحاربتها. وتساهم الحركة بالبرامج الآتية لمحاربة الجريمة الاجتماعية:

### أولاً: محاربة المخدرات:

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- تشديد الرقابة علي موارد المخدرات في الموانئ والمطارات والحدود الدولية، فضلاً عن تجفيف مصادر الإنتاج الداخلي.
- تفعيل دور أجهزة الرقابة والضبط في المناطق الأكثر انتشاراً للمخدرات في مناطق التجمعات الشبابية مثل الجامعات والأحياء الفقيرة ومعسكرات النازحين واللاجئين.
- رفع الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات في المجتمع.
- إشراك الأسرة في جهود محاربة المخدرات.
- إشراك المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والإهلي في جهود مكافحة المخدرات.
- استقطاب الدعم بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بمحاربة المخدرات وعلاج الإدمان.
- زيادة عدد المصحات العلاجية لضحايا المخدرات وتطويرها.
- إنشاء إصلاحات متكاملة من حيث البرامج.
- إنشاء أندية وتجمعات وحدائق عامة أسرية وشبابية، إجتماعية وثقافية ورياضية لإستيعاب طاقات الشباب.

**ثانياً: محاربة ظاهرة الإغتصاب:**

- تكثيف الجهود الرسمية والشعبية لمحاربة ظاهرة الإغتصاب في المجتمع السوداني.
- إدانة ومحاربة ظاهرة ممارسة الإغتصاب كسلاح في الحرب لإذلال الشعوب.
- تشديد عقوبة الإغتصاب والتحرش الجنسي.
- حماية الأطفال والقصر من الإغتصاب والتحرش الجنسي بالرقابة الصارمة في دور التعليم والتجمعات.
- رفع الوعي بخطر الإغتصاب.
- إعداد دراسات علمية بأسباب إنتشار ظاهرة الإغتصاب.
- مراجعة السلم المدرسي لتفادي الانحرافات السلوكية الناتجة عن إختلاط فئات عمرية مختلفة.
- تكثيف الجهود الرسمية والشعبية لمحاربة ظاهرة الإغتصاب في المجتمع السوداني.

**ثالثاً: الإتجار بالبشر:**

هي عملية توظيف أو تجنيد شخص وإيوائه ونقله أو الحصول عليه من طريق التهديد أو استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه، وإخضاع الضحايا للعبودية رغماً عنهم، بغرض استخدامهم في ممارسة تجارة الأعضاء البشرية أو إجبارهم على العمل القسري، أو العبودية، أو ممارسة الدعارة. ولمكافحة هذه الظاهرة تقدم الحركة الحلول التالية:

- تكثيف الجهود الرسمية والشعبية لمحاربة ظاهرة الإتجار بالبشر في المجتمع السوداني.
- تجريم الإتجار بالبشر وسن قوانين لمعاقبته.
- محاربة تجارة الأعضاء البشرية من خلال ظاهرة الإتجار بالبشر.
- مراجعة سياسات وقوانين إستقدام العمالة الخارجية بغرض الحماية من الإستغلال.
- تشديد الرقابة علي الموانئ والمطارات والحدود الدولية، لمنع تهريب البشر.
- حصر المتسولين بواسطة سلطات الهجرة السودانية لتوفيق أوضاعهم.

**سابعاً: هجرة العقول:**

تعتبر هجرة العقول "العلماء والخبراء" مهدداً خطيراً للقاعدة المعرفية والعلمية في السودان، حيث واجهوا المعادلة الصعبة بين البقاء في السودان أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والمعاونة في بيئة العمل، وبين الرضي بذل الغربية، فيلجأون إلي الهجرة بقبول شروط توظيف ضعيفة بالمقارنة إلي كفاءاتهم لعدم وجود جهة رسمية في الدولة السودانية تنظم هجرتهم.

وعليه تري الحركة وضع خطط لضبط وتنظيم هجرة العقول علي النحو التالي:

- العمل علي إيجاد نظام حكم ديمقراطي وشفاف يعين علي الإستقرار السياسي.
- وضع سياسات للحد من ظاهرة هجرة العقول وخلق ظروف عمل مناسبة للعلماء والخبراء.
- تنظيم هجرة العقول لتساهم في توفير العملات الصعبة للدولة.
- وضع ضوابط مشددة لحفظ حقوق الدولة لدي المبتعثين للدراسة بالخارج.
- وضع ضوابط مشددة لحفظ حقوق الدولة في عقود الإنتداب والإعارة.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

- توفير مناخ أكاديمي يتوفر فيه حرية الرأي والتعبير والفكر والإبداع ومداخلات حديثة للبحث العلمي.

الباب الخامس  
الثقافة والإعلام

الثقافة:

الثقافة تعني صقل النفس والمنطق والفطنة، للدلالة على الرقي الفكري والأدبي والاجتماعي للأفراد والجماعات، والتذوق المتميز للفنون الجميلة والعلوم الإنسانية التي تميز مؤسسة أو منظمة أو جماعة ما.. وهي مجموعة الأفكار والسلوك والقيم، وأنماط متكاملة من المعرفة البشرية والإعتقاد والسلوك الذي يعتمد علي القدرة في التفكير الرمزي والتعلم الاجتماعي بما يساعد على رسم طريق الحياة.

السودان دولة متعددة ومتنوعة ثقافياً بحكم سعة مساحته الجغرافية وتنوعه الإثني والتاريخي والديني واللغوي والفني، وكان يجب أن ينعكس هذا التعدد والتنوع في تشكيل الثقافة القومية السودانية.

إن التنوع والثراء الثقافي يعتبران مصدراً للقوة، وكان يجب أن يوظف لتأكيد الوحدة في التنوع لتأسيس وحدة وطنية قائمة علي الهوية السودانية.

إلا أن الرعيل الأول من قادة السودان الذين تسلّموا السلطة بعد جلاء المستعمر الأجنبي، قاموا بفرض ثقافة أحادية هي ثقافة الوسط "الإسلاموي العروبي" وأنكروا الثقافات الأخرى، وفرضوا تدريس المناهج باللغة العربية، وإستغلوا الإسلام وتاجروا به علي حساب الثقافات الأخرى وإخضاعها لثقافة الوسط، فطفت المكونات السودانية الأخرى تقاوم هذا الوضع الثقافي المفروض منذ زمن بعيد.

وقد بلغ إستغلال الدين الإسلامي والثقافة العربية ذروته في عهد حكم الإنقاذ، بإسم مشروعه المسمي بـ "الحضاري"، فأذلوا الشعب وأشعلوا الحروب الجهادية فإنفصل جنوب السودان، وأشعلوا حروب التطهير العرقي والإبادة الجماعية في بقية هوامش السودان، كما إستخدموا الإغتصاب سلاحاً لإذلال إنسان السودان فهددوا بذلك وحدة ما تبقي من السودان.

تقدم حركة تحرير السودان المعالجات التالية لحل أزمة الثقافة السودانية:

- الإعتراف بالتعدد والتنوع الثقافي للشعوب السودانية وتضمينهما في دستور السودان وسن قوانين وتشريعات لحمايتهما.
- إثراء التنوع الثقافي بإتاحة فرص عادلة لإبراز الثقافات السودانية المختلفة عبر الوسائط الإعلامية الرسمية.
- تبني سياسات قومية واضحة لخلق ثقافة قومية سودانية قائمة علي التنوع الماثل.
- تبني ميثاق شرف ثقافي بين شعوب السودان، للمحافظة علي التنوع الثقافي وحمايته من الإزدراء والخط من قدر بعض المكونات الثقافية وحفاظاً علي النسيج الاجتماعي وتعزيزاً لمبدأ قبول الآخر.
- غرس مفاهيم التساوي في المواطنة بصرف النظر عن المعتقد الديني والإثني والثقافي.
- إتاحة الحريات الثقافية والاجتماعية والسياسية لتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.
- الحفاظ علي التراث القومي، وثقافات الشعوب الأصلية Indigenous بالتعاون مع اليونسكو.
- التعاون مع المنظمات الدولية (يونسكو) لتطوير الثقافات المحلية.
- رعاية الإبداع والإرتقاء بالذوق العام في النشاط الثقافي.
- رعاية وتنظيم مهرجانات قومية لتلاقح الثقافات وتعزيز الإنصهار الوطني.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

**في مجال التأليف والنشر والترجمة:**

- تشجيع نشر الكتب والمجلات العلمية والبحوث والدراسات وكافة الأعمال العلمية، ونشر الدوريات (المجلات والنشرات) لسد النقص في المراجع العلمية وتحديثها مع تطبيق قواعد وانظمة النشر المعتمدة وتوثيق هذه الاصدارات.
- نشر المقالات والبحوث والتقارير العلمية في كافة المجالات، وخاصة العلوم الاجتماعية، والأدلة الجنائية، والعلوم الشرطية، والإدارة والتدريب الأمني.
- تسهيل حصول المهتمين والباحثين علي المعلومات العلمية والفنية الحديثة.
- رصد حوافز مادية ومعنوية للباحثين والمهتمين دفعاً وتشجيعاً لعملية التأليف والترجمة والنشر.
- اقامة معارض متنقلة في الإقاليم المختلفة داخل البلاد وخارجها بالتنسيق مع الجامعات والمراكز ذات الصلة دفعاً لعملية الإطلاع والتوزيع.
- تنسيق وتنسيق التعاون مع دور الطباعة والنشر بالداخل والخارج لنشر وتوزيع المطبوعات السودانية.
- إنشاء المكتبات العامة وتزويدها بالكتب في العاصمة والأقاليم.
- تذليل اشكالات الترجمة المتعلقة بالمصطلحات والكادر والمعاجم واللغات والتمويل ..الخ.
- تفعيل القوانين التي تحفظ حقوق التأليف والطبع والنشر والحقوق الحصرية والفكرية.
- انشاء ودعم وتأهيل وتطوير مؤسسات الطباعة والترجمة والنشر.

**المسرح والسينما والفنون الشعبية:**

- إصلاح السياسات الحكومية الخاطئة التي تعيق صناعة المسرح والسينما والفنون الشعبية، وإلغاء التشريعات التي تعيق نشاطها.
- وضع المسرح في استراتيجيات الدولة مع ضرورة اقامة بنيات تحتية جيدة تهئ لتقديم العروض المسرحية والفنون الشعبية.
- إبراء أهمية لصناعة السينما والمسرح بروية فنية وطنية.
- تطوير قطاع المسرح والسينما باعتباره صناعة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتعكس تراث وثقافة الشعوب.
- الإهتمام بمسرح الطفل لكشف وتنمية المواهب.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المسرح والسينما والفنون الشعبية.
- اقامة مهرجانات سنوية لتبادل الخبرات وعكس الإنتاج المحلي للخارج.
- إعادة تأهيل مؤسسة الدولة للسينما ودعمها بكل مقومات العمل السينمائي وإنشاء فروع لها في الأقاليم.
- إنشاء المزيد من الكليات والمعاهد المتخصصة في مجال السينما والمسرح والفنون الشعبية.
- توثيق التعاون مع الدول المتقدمة في مجال التدريب وإعداد كوادر تساهم في تطوير المسرح والسينما والفنون الشعبية.
- زيادة ميزانية قطاع المسرح والسينما والفنون الشعبية.
- خلق شراكة مع مؤسسات السينما العالمية، وتوفير مناخ ملائم لجذب السينمائيين العالميين لإنتاج أفلام في البيئة السودانية.
- توظيف الفنون والتراث الشعبي لتعزيز الوحدة الوطنية بما يعكس ويثري التنوع الثقافي والترابط القومي.
- إنشاء مراكز لعكس وتطوير الفنون الشعبية السودانية.
- تشجيع ودعم الباحثين علي تقديم درجات علمية في تراثنا الشعبي.
- إنشاء ودعم فرق مسرحية ومسارح متنقلة لتغطية الريف السوداني.
- إقامة دورات مدرسية ثقافية.



## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

### الموسيقى والغناء:

- الموسيقى هي لغة الالان، ولغة التواصل لمخاطبة الوجدان، وهي صناعة ينبغي أن تجد الدعم والرعاية من الدولة بكامل أجهزتها. ولذا ينبغي الاهتمام بها وتطوير السلاسل والالان والتقنيات الموسيقية والنقد الموسيقي بصورة تمكن من الارتقاء بالذوق الموسيقي العام وفق الآتي:
- تطوير البنيات التحتية للموسيقى وتوفير المعدات اللازمة والكادر الإداري والفني، وإقامة المسابقات والمهرجانات الموسيقية واكتشاف المواهب ورعايتها.
- رعاية الكليات والمعاهد والمراكز الموسيقية، وتطوير وتحديث مناهجها لتعكس فنون وتراث السودان.
- تشجيع البحث والتوثيق في مجال التراث والموسيقى والغناء.
- تطوير الاغاني والرقصات والآلات الشعبية علي سبيل المثال وليس الحصر، الازاء، النقارة، الدينارية، أم كيكي، أغاني الطنابرة، البردية، الجراري، البالمبو، الدلوكة، والربابة أو الطمبور باعتبارها موروثات ثقافية.
- الاهتمام بالشعر باعتباره مدخلاً للغناء والموسيقى وتطوير التأليف الموسيقي في مجالات الشعر العامي وشعر الدوبيت وأشعار الحماسة والموروثات المحلية الأخرى.
- رفع القيود المفروضة علي الموسيقى والغناء والرقص خاصة في ظل ما عرف بالمشروع الحضاري للانقاذ.
- تفعيل دور الدولة في رعاية وتطوير الموسيقى والغناء الشعبي وذلك بوضع القوانين وإنشاء البنية التحتية.
- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في انتاج وترويج الموسيقى السودانية وضمان إنتشارها خارجياً.
- السعي لإلحاق الموسيقيين بمظلة الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي.
- الاهتمام بالتراث القومي في الفن والموسيقى والفلكلور الشعبي وتنمية المواهب في هذا المجال وإبراز دور التراث في عكس الثقافة والتاريخ والهوية.

### رعاية المواهب والإبداع:

- الموهبة موجودة داخل كل إنسان ولكنها تتلاشى إذا لم تكتشف وتُصقل، ولذلك تحتاج الموهبة إلى تنمية وتوظيف، بحيث تُمكن المبدع من الإبداع في الحقل أو المجال الذي إختاره، وأن رعاية الموهوبين والمبدعين هي قضية وطنية تقع علي عاتق الدولة، وذلك علي النحو الآتي:
- إتاحة الفرص لإبراز الموهوبين وتنمية إبداعهم وتشجيعهم مادياً ومعنوياً.
- إلتزام المبدعين بتقديم عطائهم لصالح الوطن والمجتمع.
- إلزام المؤسسات التي توظف وترعى المبدعين بإلحاقهم بمظلات التأمين الصحي والتأمين علي الحياة والضمان الإجتماعي.
- رعاية الإبداع وتنظيم مسابقات في مختلف ضروب الثقافة.
- إعتماد منهج الفنون والموسيقى في المقرر المدرسي.

### الإعلام:

يُعتبر الإعلام، ممثلاً في السياسات والوسائط الإعلامية، ضلعاً مهماً في منظومة السلطات كسلطة رابعة في أي بلد من البلاد، وعنصر ثابت في معادلة الإتصال الجماهيري، فهو يُسهم في تشكيل الوجدان الوطني وتعبئة الرأي العام وحشده لدعم القضايا القومية وتعزيز قيم الوحدة ويقف سداً منيعاً ضد الإستهداف الخارجي. كما يلعب الإعلام دوراً مزدوجاً، فهو إذ يُعرّف الرأي العام بسياسات وبرامج الحكومات وإطلاعه على الأحداث التي تجري في جميع أنحاء العالم و تحليلها، فإنه في ذات الوقت يُطلع الحكومات على مشاكل الجماهير وآمالها وتطلعاتها، فضلاً عن أنه يلعب دوراً بالغ الأهمية في الحفاظ على مقدّرات الوطن وكشف مواطن الفساد والمفسدين. ولكي يلعب الإعلام هذه الأدوار مجتمعة لا بُدّ أن يكون حراً.



**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

رغم التضيق الذى عانى منه الإعلام في ظل الحكومات التي تعاقبت علي الحكم، إلا أن حكومة الإنقاذ ومنذ إستيلائها على السلطة، عمدت إلى تكبيل وتخريب هذا القطاع المهم ومرافقه وحولته إلى أداة طيعة لتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين والترويج للحروب الجهادية وخدمة توجهاتها عبر تغييب المعلومات وتزييف الحقائق وفرض السياسات التي تمكنها من البقاء في السلطة، والتي عُرِفَت على نطاقٍ واسعٍ بسياسة التمكين، فضلاً عن إهمالها للقطاع.

ويمكن إيراد أوجه التردى الذى أصاب الإعلام فى ظل حكومة الإنقاذ في الآتى:

1. توظيف الإعلام ووسائله لخدمة أهداف وبرامج الحزب الحاكم.
2. إستغلال الحكومة للوسائل الإعلامية فى الترويج ودعم مواقفها فى الحروب الداخلية التى شنتها فى أقاليم الهامش.
3. إستخدام الوسائل الإعلامية فى إخفاء وطمس وتزييف حقائق جرائم الإبادة والتطهير العرقى التى ارتكبتها فى مناطق النزاع المسلح.
4. تكريس الوسائل الإعلامية لنشر وبث ثقافات وتراث مجموعات إثنية محددة ، خاصة تلك التى تقطن فى ما يُعرف بـ "مثلث حمدي".
5. وضعت المؤسسات والوسائل الإعلامية رهينة لدى أجهزتها الأمنية تتصرف فيهما كما تشاء.
6. الرقابة القبليّة والمصادرة للصحف ومنع الكُتّاب.
7. توجيه النشاط الإعلامى نحو تكريس الفرقة والشتات وبث الخلافات بين مكونات الشعب السودانى حتى يسهل قيادها.
8. إعمال مبدأ الإقصاء والمحسوبية فى شغل الوظائف داخل مؤسسات ووسائل الإعلام.
9. بث خطاب كراهية ممنهج ومتعمد ضد بعض مكونات الشعب السودانى.
10. فقر المواد والبرامج المبنوثة في الراديو والتلفزيون وعدم مواكبتها للتطور التقنى الحديث.
11. إتباع سياسات إعلامية تعمل على فرض هوية وطنية غير متفق عليها.
12. تشريد الكادر الإعلامى المؤهل لأسباب سياسية مما أدى إلي ضعف الكادر الإعلامى.
13. ضعف الخطاب الإعلامى الموجه لعلاج قضايا الهامش.
14. ضعف وفقر مؤسسات ووسائل الإعلام في الأقاليم.
15. عدم وجود صحف محلية فى الأقاليم.

ولإيقاف التدهور فى قطاع الإعلام، ومن أجل بناء إعلام قوى يُؤدى دوره بصورة فاعلة ويقود الوطن إلى بر الأمان ، تتبنى الحركة السياسات والبرامج الإصلاحية الآتية:

- 1- مراجعة وإصلاح مؤسسات الإعلام، إدارياً وتقنياً.
- 2- إيلاء الإهتمام الكافى بالوسائل الجماهيرية، وتدريب الكادر الوظيفى ورفع الوعى المهنى لديهم.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- 3- تمليك وتمكين الإعلاميين من الحصول علي المعلومات، وتشجيعهم علي كشف الفساد مع الألتزام بميثاق شرف مهني.
- 4- مراجعة مناهج الإعلام وتطويرها في الجامعات والمعاهد السودانية، وإيجاد مراكز لتدريب وتأهيل الإعلاميين، وإنشاء مراكز بحوث إعلامية.
- 5- إعادة توظيف الإعلام لخدم الأهداف المجتمعية والقومية، وذلك عبر تدشين حملة توعية مستمرة تُرسخ الإنتماء للأرض والشعب.
- 6- تحرير مؤسسات ووسائل الإعلام من هيمنة الأجهزة الأمنية.
- 7- توظيف التنوع الإثنى والجهوى إيجابياً، وتحويلهما من أداة للفرقة والشتات إلى مصدر قوة وعزة للوطن.
- 8- تفعيل التشريعات التي تُجرّم وتُحرّم بث خطاب الكراهية عبر الوسائل الإعلامية ووسائلها المختلفة.
- 9- وضع معايير عادلة لشغل الوظائف في مؤسسات ووسائل الإعلام وخاصة معيار الكفاءة.
- 10- إتاحة مساحات زمنية محددة في الوسائل الإعلامية القومية لنشر الثقافات والموروثات المحلية بلغاتها، ومنح تمييز إيجابي للثقافات التي لم تنل حظاً في الإعلام.
- 11- إتاحة مساحات زمنية متكافئة في الوسائل الإعلامية القومية للتنظيمات والأحزاب السياسية لنشر برامجها ومخاطبة الرأي العام.
- 12- إنشاء وتحديث وتقوية التلفزيونات الإقليمية ومحطات الراديو وإصدار صحف محلية.
- 13- السماح للتنظيمات السياسية وأصحاب الأعمال التجارية بامتلاك قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية وصحف وفق الضوابط والقوانين التي تنظم عمل هذه الوسائل.
- 14- تشجيع مواطنى الهامش للدخول في مجال الإستثمار الإعلامى وإنشاء قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية خاصة.
- 15- دعم خدمات الإتصال ومدخلات صناعة الإعلام.

**الباب السادس**

**الأمن القومي والسياسة الخارجية.**

فشلت الدولة السودانية في ظل الحكومات المتعاقبة في حماية أمنها القومي، كما فشلت أيضاً في إدارة علاقاتها الخارجية لمصلحة الأمن القومي بإنتهاجها سياسات داخلية مختلة ودبلوماسية غير رشيدة، وانحرافها عن مبادئ حسن الجوار وقواعد التعايش السلمي والدخول في محاور مشبوهة.

تفاقم هذا الإختلال بسبب سياسات حكومة الإنقاذ، ليدخل السودان في قائمة الدول الفاشلة، ودبلوماسياً أصبح السودان من الدول المارقة والمشاكسة.

كل ذلك عرّض مصالح البلاد للمخاطر، أمنياً وسياسياً وإقتصادياً، وكرامة المواطن، مما إدي إلي تقسيم البلاد وإشعال حروب إبادة وتطهير عرقي، وتمزيق النسيج الإجتماعي، وإحتلال أجزاء من البلاد، وانتهاك سيادتها الوطنية. كما عرّض البلاد لحصار دبلوماسي بحرمان السودان من تبوء أي مركز دبلوماسي محترم في المنظمات والمؤسسات الدبلوماسية الدولية.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

أولاً: الأمن القومي:

يعتبر الأمن القومي في إستراتيجية الأمم ركيزة مهمة لسلامة الدولة والدفاع عن مكتسباتها ومواجهة الأخطار، داخلياً وخارجياً، ولا يقتصر هذا المفهوم على قضايا ذات الطابع العسكري أو الأمنى فحسب، بل يشمل جملة من القضايا التي تشكل القدرة على التغلب على الأزمات، كالاقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة وهى عناصر أساسية فى تأمين سلامة الدولة ومصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف القومية وإعداد سيناريوهات وإتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات والتحديات، وبناء علي ذلك تتبنى الحركة إستراتيجية للأمن القومي تتلخص فى الآتى:

1- سياسة داخلية تقوم على شرعية دستورية تؤسس لتماسك الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى والوحدة - 1 الوطنية.

2- حكومة رشيدة ومستقرة تؤمن السيادة الوطنية وإحتياجات المواطن دون إخضاع البلاد لأى ضغوط خارجية.

3- تنمية كافة موارد الدولة لتحقيق نمو إقتصادي وتقدم تكنولوجى يرمى إلى تحقيق مصالح أمنية علياً عبر:

- بناء قوة عسكرية قادرة على خلق توازن إقليمى من أجل حماية الدولة من أى عدوان خارجى، وتساهم في تأسيس علاقات دولية مبنية على الإحترام والمصلحة المتبادلة.

- تحقيق إكتفاء ذاتى فى الغذاء والمياه والطاقة والتكنولوجيا من أجل إستقلال القرار الوطنى.

- القدرة على التأثير فى إتخاذ القرار فى التكتلات الإقليمية والدولية لصالح البلاد.

- خلق شراكات إقتصادية لمواجهة الندرة فى المواد الحيوية والإستراتيجية.

4-تحقيق عدالة إجتماعية بمحاربة الظلم الإجتماعى لخلق وحدة وطنية وإرادة قومية.

5- إحترام التنوع الثقافى فى الدولة والعمل على رعايته من أجل خلق ولاء وطنى وشعور بالإنتماء.

6- بناء إستراتيجية لمحاربة الإرهاب، والتعامل مع مهددات السلم والأمن القومي.

7- الأمن الوبائى جزء لا يتجزأ من الأمن القومى للبلاد، ولذا يجب وضع خطط وقائية من الأوبئة الفتاكة التى تؤثر فى النمو السكانى والإقتصادى.

8- حماية البيئة من التلوث والتصحر والنفايات والمؤثرات الأخرى فى الحياة البرية والبحرية بإتخاذ كافة التدابير وعلى رأسها تنمية الوعى البيئى لدى الجماهير وسن تشريعات ملزمة لحماية البيئة وتعزيز الدفاع المدنى.

ثانياً: السياسة الخارجية:

يتمثل دور السياسة الخارجية في إستخدام وتوظيف العمل الدبلوماسي لتعزيز العلاقات الخارجية مع الدول والمنظمات لخدمة الأمن القومي الداخلي.

وقد فشلت حكومة الإنقاذ عبر ربع قرن من الزمان في إقامة علاقات خارجية رشيدة تعزز علاقات السودان مع الدول والمنظمات، بل وظفت العمل الخارجي الدبلوماسي لتحقيق أهداف خاصة بها، ولصالح التنظيمات الإسلامية الإرهابية.

وإزاء هذا الفشل الذريع في السياسة الخارجية تتقدم الحركة بالمعالجات التالية للإصلاح:

(1) إعادة الدور الطبيعي والطليعي للخارجية السودانية بإتباع المناهج الدبلوماسية السليمة.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

- (2) إصلاح وترميم علاقات السودان مع الدول والمنظمات بما يخدم مصالح السودان، بإتباع دبلوماسية التعاون المشترك والتعايش السلمي وحسن الجوار وتبادل المصالح.
- (3) إصلاح السياسات في وزارة الخارجية لضمان قوميته ومهنيته، بتوظيف كادر مؤهل، وإبعاد العناصر الفاسدة.
- (4) رسم واتباع سياسة خارجية ذات خصوصية مع دولة جنوب السودان في كل المجالات.
- (5) إصلاح علاقات السودان مع المنظمات الدولية لمعالجة الديون الخارجية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الإفريقي.
- (6) العمل علي إخراج السودان من قائمة العقوبات الدولية، ورفعها من قائمة الدول المصدرة والراعية للإرهاب.
- (7) اتباع سياسة خارجية تؤمّن وحدة أراضي البلاد.
- (8) المصادقة علي نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.
- (9) دعم وتطوير وتشجيع الدبلوماسية الشعبية لإستكمال الدبلوماسية الرسمية.

الباب السابع  
الشباب والرياضة

أولاً: في مجال الشباب:

يمثل الشباب في أي مجتمع نصف الحاضر وكل المستقبل، وبناء مستقبل مشرق لأي دولة يتطلب في المقام الأول رعاية النشء وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله، ليكون الغاية والوسيلة لبناء مستقبل مشرق للوطن. وحكومة الإنقاذ الحالية قد زجت بالشباب في مشروعاتها السياسية الفاسدة وعرضتهم لمخاطر جمة، وافسدت التعليم منهجاً وسلوكاً وأهدافاً لا تمت إلي الوطنية بصلة، فأصبح الشباب ضحايا لهذه السياسات حيث خرجت الجامعات شباب مبرمج وموجه تعليمياً ومُحوّر سياسياً لصالح مشروع نظام الإنقاذ، وضالع في منظمات إرهابية مؤدلجة. والحركة تهدف إلي إعادة الدور الوطني والمهم لشباب السودان بإعتبارهم ركيزة وعماد النهضة والتطور، وذلك بإتباع نظام تعليمي سليم ومنهج تربوي قويم عبر الإجراءات الآتية:

- (1) مناهج تعليمية حديثة تستجيب لمتطلبات العصر.
- (2) اعداد الشباب تعليماً وتدريباً وربطهم بالتعليم التقني.
- (3) وضع وتدريب مناهج للتربية الوطنية قائمة علي القيم الوطنية.
- (4) تطوير سياسات رعاية الشباب وإيجاد منظمات شبابية مستقلة.
- (5) إنشاء وترقية مرافق وبنيات تحتية لرعاية الشباب.
- (6) إنشاء ورعاية بيوت الشباب.
- (7) رعاية المبدعين والنابعين وتنمية مواهبهم ومهاراتهم.
- (8) الإهتمام بالشباب ذوي الإحتياجات الخاصة.
- (9) إعادة تأهيل ودمج الشباب الذين تآثروا بالحرب في المجتمع.
- (10) إيجاد فرص لإستيعاب الشباب في الخدمة العامة، ومعالجة البطالة والفقر.
- (11) معالجة مسببات الفاقد التربوي.

ثانياً: في مجال الرياضة:

تعتبر الرياضة جسر للتواصل الاجتماعي بين الشعوب، ولقد لعبت هذا الدور في كل المحافل والمواقع، فالنزاعات التي تنشب بين الدول تضع الرياضة حداً لها عبر الدبلوماسية الناعمة التي تعمل علي إعادة العلاقات بين الشعوب من خلال المنافسات المختلفة. كما تلعب الرياضة دوراً إقتصادياً معتبراً حيث أصبحت تدعم الخزانة العامة لكثير من الدول.

إلا أن الأنظمة التي تعاقبت علي حكم السودان وخاصة مايو والإنقاذ كان لهما القدر المَعْلَى في تدمير الرياضة وبنياتها الأساسية، فنظام مايو قد أصدر قرار الرياضة الجماهيرية (إلغاء الأندية الرياضية)، أما نظام الإنقاذ فقد أفسد الرياضة وسيسها بما أضر بأهلية الحركة الرياضية.

## حركة/ جيش تحرير السودان S.L.M/A المجلس القيادي

وإيماناً منها بأهلية الحركة الرياضية والدور الهام الذي تلعبه في حياة الشعوب، ودورها في تعزيز الوحدة والإنصهار الوطني، ترى الحركة ضرورة تصحيح مسار الرياضة عبر المعالجات الآتية:

- 1- مراجعة سياسات الدولة تجاه الرياضة لمواكبة العصر.
- 2- تكريس مفهوم اهلية الحركة الرياضية.
- 3- مراجعة قوانين الرياضة في السودان لتنتمشي مع قوانين الاتحادات الدولية.
- 4- تطبيق منهج متقدم وشامل للتربية الرياضية في المدارس والأندية.
- 5- تحويل الأندية الرياضية إلى شركات مساهمة عامة.
- 6- رعاية المنتخبات القومية والعمل على تطويرها.
- 7- إنشاء وتطوير البنى التحتية في كافة المجالات الرياضية.
- 8- إصلاح وضبط الإعلام الرياضي لخدمة الأهداف العليا للبلاد.
- 9- نشر الثقافة الرياضية بما يعزز قيم التسامح والمحبة واللعب النظيف.
- 10- الإهتمام بالرياضة النسوية ودعمها.
- 11- الإهتمام بالأنشطة الرياضية لنوعي الاحتياجات الخاصة.
- 12- الإهتمام بالأنشطة الرياضية لكبار السن.
- 13- تنظيم دورات رياضية محلية متنوعة علي نمط الدورات الأولمبية.
- 14- تشجيع قيام نقابات رياضية لحفظ حقوق الرياضيين.
- 15- تشجيع قيام وسائل الإعلام الرياضية (مرئي، مسموع، مقروء).
- 16- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار الرياضي بإنشاء الملاعب والصالات والقنوات التلفزيونية وتصنيع الأجهزة والمعدات الرياضية.
- 17- إنشاء ورعاية المدارس الرياضية السنّية (براعم، ناشئين، أشبال).
- 18- الإهتمام بالتدريب في كافة ضروب الرياضة وتطوير الكادر المحلي وجلب الخبرة الأجنبية في مجال التدريب.
- 19- بناء علاقات مع، وإستجلاب خبرات من الدول المتقدمة في مجالات الرياضة المختلفة.
- 20- إكتشاف المواهب الرياضية ورعايتها وتنميتها في المجالات المختلفة.
- 21- ضبط وتقنين الإحتراف في المجالات الرياضية المختلفة.
- 22- رعاية ودعم المناشط الرياضية والتدريب.
- 23- تخصيص ميادين رياضية كافية في برامج التخطيط العمراني.

### الباب الثامن معالجة آثار الحرب

إن الحرب التي إندلعت في هوامش السودان، دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق تركت آثاراً سلبية كثيرة علي الإنسان والحيوان والبيئة، ويتوجب ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة ومستقبلية لمعالجة هذه الآثار وما ترتبت عليها من نتائج سلبية، وتري الحركة اتخاذ الإجراءات التالية لمعالجة آثار الحرب:

- إجراء دراسات علمية حول الآثار السالبة للحرب في كافة المجالات.
- إنشاء مراكز صحية ونفسية لمعالجة المتأثرين بالحرب.
- رعاية ضحايا الحرب وتأهيلهم ثم إدماجهم في المجتمع.
- إتاحة فرص للتعليم وإنشاء مدارس خاصة بالفقراء التربوي بسبب الحرب.
- إنشاء مراكز للتدريب المهني للمتضررين من الحرب.
- إنشاء دور لإيواء ورعاية ضحايا الإغتصاب، والأيتام والأرامل والتكالي ومعاقبي الحرب وجميع الذين تعرضوا لأضرار نفسية وبدنية جراء الحرب.
- إستقطاب دعم دولي لمعالجة آثار الحرب.
- إنشاء مؤسسة عامة مستقلة لتوفير موارد مالية تُصرف علي دور الإيواء اعلاه والإشراف عليها.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- إنشاء مصارف خاصة لتمويل مشروعات إقتصادية لصالح ضحايا الحرب من أيتام ومعاقين وأرامل وئكالي ومحاربين سابقين ..إلخ.
- تخصيص أراضي سكنية وزراعية، وتمويل الإسكان والزراعة لضحايا الحرب والمقاتلين السابقين.
- حوار إجتماعي يقود إلي:
- 1 رتق النسيج الإجتماعي.
- 2 مصالحات إجتماعية لإزالة ما إحتقن في الصدور.
- 3 ضمان التعايش السلمي المستدام بين مكونات المجتمع السوداني.
- إزالة مخلفات الحرب، من ألغام وذخائر ومقذوفات متفجرة وغير متفجرة بواسطة خبراء مختصين.
- إصاحاح البيئة بإصلاح الأرض وصيانة التربة التي تأثرت بالحرب.
- مراجعة ومعالجة وصيانة مصادر ومحطات المياه التي تضررت بالحرب.
- العمل علي إعادة التوازن البيئي بإعادة الحياة إلي طبيعتها.
- إعادة تنظيم إستخدامات الأرض بتحديد المزارع والمراعي والمسارات.

**الباب التاسع**  
**البيئة، السياحة والآثار.**

**البيئة:**

- البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية والبيولوجية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تشكل ما يعرف بعملية التوازن البيئي، وتؤثر علي الإنسان والكائنات الأخرى بطرق مباشرة وغير مباشرة، كما أن البيئة النظيفة هي عنوان للحضارة ورفي المجتمع. ويجب علي المجتمعات المحلية والدول أن تعمل علي تحقيق أهداف الألفية الثالثة المتعلقة بالبيئة وربطها بقضايا التنمية.
- ويعتبر التصحر هو المهدد البيئي الرئيسي في السودان فضلاً عن التلوث والفيضانات، وأن الحكومات المتعاقبة لم تقم بالدور المطلوب لمعالجة هذه المهددات.
- ولوقف تدهور البيئة وحمايتها تري الحركة الآتي:
- وضع إستراتيجيات وخطط بيئية جديدة.
  - وضع دراسات للحصول علي مصادر طاقة بديلة.
  - إنشاء آليات للرقابة الحكومية والشعبية والمجتمع المدني.
  - منع قطع الأشجار وترشيد التوسع الزراعي الأفقي.
  - تنفيذ برنامج للتشجير المستمر.
  - تحديد مواصفات للمنشآت الصناعية لتقليل الأضرار البيئية الناجمة عن الغازات والجسيمات الصادرة من المصانع.
  - تشجيع استخدام الطاقة النظيفة كوقود وتقليل إستخدام الحطب والبترول في الصناعة.
  - تطوير وسائل التخلص من المخلفات الكيميائية والمواد السامة.
  - ضبط إستخدام المبيدات الحشرية في المزارع.
  - تطوير كليات ومعاهد علوم البيئة والموارد الطبيعية.
  - الإهتمام بتدريب الكوادر في مجال البيئة.
  - تنفيذ مشروعات لوقف الزحف الصحراوي.
  - إنشاء محميات طبيعية لحماية الحياة البرية.
  - توفير قاعدة بيانات عن التلوث البيئي عبر الوسائط الإعلامية المختلفة.
  - رصد التلوث البيئي في البلاد وخاصة في المياه والتربة والهواء.
  - حماية مناطق إستخراج البترول من التلوث البيئي.
  - اتباع اسلوب علمي في التعامل مع النفايات والتخلص منها.
  - الإهتمام بقضايا البيئة في السياسة السودانية ونشر الوعي البيئي.

**حركة/ جيش تحرير السودان**  
**S.L.M/A**  
**المجلس القيادي**

- الإهتمام بقضايا البيئة الرئيسية في جميع المحافل الدولية.
- الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالبيئة وحمايتها.
- إلزام شركات التنقيب العاملة في مجال البترول والمعادن بتعويض كافة الأضرار البيئية التي تنجم عن التنقيب.
- ترشيد استخدام المياه.

**السياحة والآثار:**

السودان دولة ذات مقومات سياحية متنوعة متمثلة في المحميات الطبيعية الغنية بالحياة البرية، والمناطق الأثرية، والشعب المرجانية والجزر البحرية والكثبان الرملية، والشلالات والينابيع المائية، والأنهار والواحات، والثقافات والموروثات المحلية. إلخ.

تعتبر السياحة قطاعاً مهماً في إقتصاديات كثير من الدول، وتسهم في تنمية وتطوير البلاد، وهي حرفة وصناعة تحتل ترتيب متقدم في الإهتمام الدولي. وقد استحدثت لها وزارات في كثير من الدول وانشئت لها كليات ومعاهد فنية تهتم بشؤونها.

لذا تسعى الحركة إلى اعتماد السياحة كقيمة وطنية تعزز الوجدان الوطني، وكمورد هام من موارد الدخل القومي، ومصدراً للعملة الصعبة، كما توفر فرص للعمالة الوطنية، ويتطلب ذلك إزالة المعوقات المتمثلة في الآتي:

- (1) الحكومات المتعاقبة أهملت السياحة والآثار إلا في اطار مشروعاتها الثقافي.
  - (2) عدم وجود بنى تحتية سياحية.
  - (3) إهمال المحميات الطبيعية والمناطق السياحية.
  - (4) قلة الكادر السياحي المدرب والمؤهل.
  - (5) عزوف القطاع الخاص عن الإستثمار في المجال السياحي.
  - (6) عدم إبراز التنوع في وسائل الإعلام بما يظهر الثراء الثقافي.
  - (7) ضعف توظيف التراث والثقافات المحلية في خدمة السياحة.
  - (8) عدم تشجيع السياحة الداخلية بتنظيم رحلات سياحية لمناطق السودان.
  - (9) وجود قوانين تقيد صناعة السياحة.
- 
- 1- توفير نظم الأمن والسلامة للآثار بحيث تشمل أنظمة تكنولوجية للانداز ضد السرقات والتخريب ومراقبة المداخل، وكشف الحرائق، والرصد البيئي.
  - 2- تحديد المواقع الأثرية في السودان وتحريزها وترميم المهمل منها.
  - 3- رسم خارطة قومية للآثار السودانية وإجراء دراسات علمية حول كيفية حمايتها وربطها بالطرق القومية.
  - 4- إستكشاف الآثار القديمة وتحريزها وحمايتها وترميمها.
  - 5- إسترداد القطع الأثرية المسروقة بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية.
  - 6- وضع قوانين لحماية الآثار السودانية.
  - 7- التعاون مع اليونسكو للإستفادة من إمكانياتها في مجال الآثار.
  - 8- إعداد وتأهيل الكادر السياحي ونشر المعلومات السياحية.
  - 9- تصميم وبناء منشآت سياحية كالفنادق وأماكن الترفيه والمصايف والقرى السياحية وبيوت الشباب والفلل والشقق المفروشة.
  - 10- حماية وتطوير المراكز السياحية والمحميات الطبيعية.
  - 11- إحترام وصيانة الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ علي القيم والتقاليد والفلكلور الشعبي.
  - 12- ترسيخ مفاهيم السياحة وإدخالها في المناهج الدراسية.
  - 13- إعداد خطط ونشرات سياحية جيدة وتدريب مرشدين سياحيين أكفاء.
  - 14- تطوير وتجميل المدن والأماكن السياحية في البلاد.
  - 15- تدريب وتأهيل الشرطة السياحية.
  - 16- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في قطاع السياحة.

حركة/ جيش تحرير السودان  
S.L.M/A  
المجلس القيادي

- 17- تطوير النقل السياحي، براً وجواً وبحراً ونهراً.  
18- الترويج للسياحة والآثار.

الباب العاشر  
السلام المستدام والترتيبات الأمنية النهائية.

إن بناء السلام المستدام لن يتحقق في ظل الخلل البنيوي في جهاز الدولة، المتمثل في غياب المشاركة العادلة في السلطة والتوزيع العادل للثروة، والترتيبات الأمنية التي توفر الأمن للمواطن والوطن. في حالة السودان يتطلب بناء السلام المستدام معالجة الخلل البنيوي في جهاز الدولة بتحقيق المشاركة العادلة في إقتسام السلطة وتوزيع للثروة وبناء مؤسسات أمنية قومية تحفظ أمن الوطن والمواطن وصيانة حقوقه، وأن يتم تضمين ذلك في دستور دائم متفق عليه. ولتحقيق السلام المستدام تري الحركة وجوب إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية القائمة مع نزع سلاح الميليشيات بمختلف تسمياتها وتسريحها، علي أن تشكل المؤسسات الأمنية علي أساس قومي وفق معايير عادلة، مع ضمان دمج قوات الحركات المسلحة في هذه المؤسسات. وتتم الترتيبات الأمنية النهائية لتحقيق السلام المستدام عبر ثلاثة مراحل، هي مرحلة الترتيبات الأمنية للأغراض الإنسانية، ومرحلة التفاوض السياسي المفضي إلي اتفاق سلام يؤمن، ضمن أهداف أخرى، عودة النازحين واللاجئين إلي مناطقهم الأصلية، ثم مرحلة الترتيبات الأمنية النهائية التي تتم فيها عملية دمج القوات في المؤسسات العسكرية القومية المختلفة وعملية تسريح المقاتلين السابقين.

القائد/  
مَنْي أركو مَنَّاو  
رئيس حركة تحرير السودان  
أبريل- مايو 2014م